الفصل التاسع

مرحلة جديدة فى العلاقات بين العربية السعودية ورأسمالية الدول الاحتكارية

كان تأميم أرامكو بداية لتحويل علاقات العربية السعودية، ورأسمالية الدول الاحتكارية ككل. لكن التأميم لم يغير فى الحقيقة من جوهر هذه العلاقات بالرغم من انتقاص مصالح شركات البترول الأمريكية، وذلك بقدر بقاء العربية السعودية، كما كانت، داخل نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العربية السعودية كانت قد أصبحت فى ذلك الوقت تقيم علاقات مستقلة مع العديد من الشركات الغربية الأخرى.

وحين تصاعد التناقض الدولى الإمبريالى بين الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية واليابان منذ نهاية الستينات، كان البترول هو السبب الرئيس وراء هذا. وقد اتجهت العربية السعودية؛ التى لم تكن راضية عن وضعها شبه الاستعمارى، ناحية دخلاء سوق البترول، مستغلة الاهتمام العالم لدول أوروبا واليابان بالبترول أشد استغلال، لقد استخدمت السعودية "الغرب" ضد "الغرب".

تغير طابع علاقات العربية السعودية برأسمالية الدولة الاحتكارية

عندما اضطرت الظروف رأسمالية الدول الاحتكارية إلى أن تقبل مقترحات السعودية، بشأن الانتقال إلى التعاون على أساس جديد ظل جوهر

سياستها فى البلاد على ماكانت عليه . قدمت الولايات المتحدة الأمريكية امتيازين - امتيازا بعد آخر - " المشاركة " و " التبعية المتبادلة " وذلك كنوع من التأقلم مع الظروف الجديدة .

كان "مبدأ نيكسون" هو الأساس الذى شكل العلاقات الجديدة مع العربية السعودية ، وتعد " المشاركة " هى العنصر المسيطر فى هذا المبدأ . يقول " ريتشارد نيكسون " : " إن المشاركة ، التى تعكس مبدا رئيسياً فى البناء الدولى وتسعى لتحقيقها ، هى محور سياستنا الخارجية الجديدة " (الاقتباس من المراجع ٨٩ : ص ٢١) . وقد صرح "نيكسون" فى يونيو ١٩٧٤ بعد انتهاء زيارته للعربية السعودية أن الصداقة الأمريكية السعودية " تتطور الآن فى اتجاه المشاركة الفعالة " (الاقتباس من المرجع ١٧٣ : ص ٨٣) . كان من الضرورى أن يؤدى تحقيق هذا المبدأ (مبدأ المشاركة) إلى المساهمة فى دعم وضع رأس المال الأمريكي الذى ناله الضعف نتيجة تأميم أرامكو .

طرحت الولايات المتحدة مفهوم " التبعية المتبادلة " فى النصف الثانى من السبعينات ، عندما اشتد نضال الدول النامية من أجل المساواة الاقتصادية . وقد كشف " هنرى كيسنجر " وزير الخارجية الأمريكية فى سبتمبر عام ١٩٧٥ عن مضمون هذا المبدأ مطبقاً إياه على الدول المنتجة للبترول : " إننا شركاء طبيعيون ولسنا خصوماً . وعلى الدول المستهلكة أن تملك منفذا مأموناً لتصدير البترول بأسعار معتدلة . وحتى تتمكن الدول المنتجة للبترول من استثمار ثرواتها الجديدة التى حصلت عليها بفضل البترول عليها أن تصبح شريكاً نشطاً فى النظام الاقتصادى المالى الشامل ، كما أن عليها أن تصبح مستورداً ضخما لمنتجاتنا حتى تحول ثرواتها الجديدة إلى بضائع . إننا مستعدون للتعاون مع بلدان الشرقين الأسط والأدنى وأن نربط اقتصادنا باقتصادهم بشروط متكافئة " (الاقتباس من المراجع ٧٥ : ص ١١١) .

كان على مفهوم " التبعية المتبادلة " أن تخفى النوايا البديهية لرأسمالية الدولة الاحتكارية الأمريكية فى زيادة حجم الاستثمارات المباشرة للولايات

المتحدة فى مملكة البترول بعد تأميم أرامكو . وعلاوةً على ذلك عولت الإدارة الأمريكية على التأثير النفسى بعد أن أعلنت عن التحول إلى التعاون مع العربية السعودية " بشروط متكافئة " (كان هذا مادعا إليه " أحمد زكى اليمانى" فى سبتمبر عام ١٩٧٢ ، وتطلب الأمر مقاطعة بترولية حتى أدركت رأسمالية الدول الاحتكارية حتمية تغيير طابع علاقاتها) . وقد توخت الولايات المتحدة ، بأعتبارها القوة البارزة لرأسمالية الدولة الاحتكارية ، الأهداف التالية :

- تقديم الحوافز السياسية والمالية للعربية السعودية لزيادة مستوى استخراج البترول لسد حاجات الصفقات المضمونة بالأسعار المتفق عليها على المدى الطويل ، على أن جميع عمليات البترول ظلت فى أيدى الأمريكيين .

- توسيع السوق السعودية لترويج منتجاتها ، والحفاظ على مواقعها المهيمنة ، وإضعاف العلاقات الاقتصادية الثنائية التى ظهرت بين العربية السعودية ، وألمانيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا واليابان .

- نقل كل احتياطات العربية السعودية المتنامية من النقد الذهبى إلى الولايات المتحدة ، وذلك عن طريق بيع الأسلحة لها وجذب الأموال السعودية إلى الهيئات الاقتصادية الدولية ، وكذلك عن طريق زيادة استثمارات الأوراق المالية السعودية فى الولايات المتحدة .

- توسيع وتعميق تكامل العربية السعودية داخل النظام الرأسمالى العربى .

- بقاء الرقابة الأمريكية على المناطق المهمة استراتيجياً فى الخليج الفارسى والبحر الأحمر .

وقد استرشدت الدول الرأسمالية الأخرى بالأهداف نفسها تقريباً على أن ضمان التصدير الدائم والكافى للنفط (المباشر بقدر الإمكان ، دون وساطة الشركات الأمريكية ، وفى شكل صفقات مقايضة) كان الأمر الرئيسى بالنسبة لهذه الدول .

كان البترول يمثل بالطبع السبب الرئيسى للاهتمام الذى لم يسبق له مثيل من دول الغرب اتجاه العربية السعودية. وسمحت أسعار البترول المنخفضة بشكل احتكارى حتى مطلع السبعينات للولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان أن تعيد توازنات الطاقة المعتمدة على الوقود انطلاقا من أفضلية استخدام الوقود السائل؛ ففى عام ١٩٧٧ بلغت حصة البترول فى توازن الطاقة فى إيطاليا ٦٧ ٪ (٢١٥ : ص ٣٥٠ ؛ ٢٧٩ : ٢ / ٩ / ١٩٨٠). كما أن الاستخدام غير المحدود للوقود السائل؛ ففى عام ١٩٧٧ بلغت حصة البترول فى توازن الطاقة فى الولايات المتحدة ٤٦,٨ ، وفى (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ٥٢ ٪ ، (فرنسا) ٦١ ٪ ، (إيطاليا) ٦٧ ٪ (٢١٥ : ص ٣٥٠ ؛ ٢٧٩ : ٢ / ٩ / ١٩٨٠). كما أن المحدود للوقود السائل الرخيص المستورد ، سمح للشركات باقتصاد جزء كبير من نفقات رأس المال مدى عدة عقود. لكن إنخفاض الاكتفاء الذاتى لمصادر الطاقة ، ونمو التبعية للاستيراد كان هو الوجه الآخرى لهذه العملية.

صحيح أن بعض دول أوروبا الغربية فى نهاية السبعينات (النرويج وإنجلترا جزئياً) استطاعت الوصول إلى الاكتفاء الذاتى بفصل احتياطيات البترول فى بحر الشمال (شاركت " إيكسون" الأمريكية بشكل فعال فى عمليات التعدين فى تلك المنطقة). وفقاً لإحصائيات " فاينانشيال تايمز"، كان من الضرورى أن ينخفض الاستهلاك الصافى للبترول فى دول السوق الأوروبية المشتركة من ٢٥,٨ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩ إلى ٢١,٨ مليون عام ١٩٨٠ ثم إلى ١٩,٩ مليون عام ١٩٨٥ . فى الوقت نفسه ازداد مستوى الاستخراج حتى بلغ عام ١٩٧٩ : ١٤,٧ مليون برميل يومياً و ١٦,١ مليون مع بداية عام ١٩٨٤ (٢٦٦ : ٢ / ٧ / ١٩٨٠).

على أن هذا لم يقلل من أهمية بترول الشرق الأوسط؛ فقد سد بترول السعودية وحدة ٣١ ٪ من استهلاك دول أوروبا الغربية ، ٣٠ ٪ من استهلاك اليابان ، و ١٠ ٪ من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية (٢٦٤ : ١٩ / ٤ / ١٩٨٠، ص ٥٣). واضطرت الدول المستوردة للبترول أن تنمى علاقاتها بالسعودية ، وبغيرها من الدول العربية التى كانت تمدها بهذا الخام الحيوى المهم.

كانت العربية السعودية تشغل ، حتى منتصف السبعينات ، المرتبة الأولى بين دول العالم الرأسمالى المنتجة للبترول فى احتياطياتها وحجم ونمو استخداج البترول . وقد زادت حصة العربية السعودية بالنسبة لحجم الأنتاج العالمى العام من ٧ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٣,٣ ٪ عام ١٩٧٣ و ١٥,٣ ٪ عام ١٩٧٧ (٢١٥: ص ٣٥٠) . بينما كان إجمالى ما تتحكم فية كل دول الشرق الأوسط من الاحتياطيات المكتشفة ٦٥ ٪ و ٥٥ ٪ من المستخرج و٦٥ ٪ من البترول المصدر للعالم الرأسمالى .

ليس من الغريب إذا أن تسرع دول أوروبا الغربية بالتعبير عن تفهمها الكبير للموقف العربى فى النزاع فى الشرق الأوسط كان بيان الدول أعضاء السوق الأوروبية المشتركة الصادر فى السادس من نوفمبر وفى الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٧٣ بداية للحوار العربى الوروبى .

واتخذت الحكومة اليابانية موقفاً مشابها ، فقد ظهرت مقالة كبيرة فى صفحة " أورينتال إيكونوميست" لسان حال دوائر الأعمال أعلن فيها كاتبها أن : " الحكومة اليابانية قد درست موضوع التعاون الاقصادى باعتباه ثمناً لاستقرار تصدير البترول" . وقد أرسلت الحكومة ، فور بداية المقاطعة البترولية ، كلاً من ت . ميكى رئيس الوزراء وت . كوموتو وزير التجارة والصناعة إلى العربية السعودية لإجراء مباحثات حول التعاون الاقتصادى (٢٧٦: ١٩٧٨ ، رقم ٨٠٢ ، ص ١٢) .

وحتى يتضح لنا الفارق العميق بين موقف الولايات المتحدة ، وموقف كل من أوروبا الغربية واليابان بشأن مع العربية السعودية . يجب أن تتذكر أن الولايات المتحدة أنتجت لنفسها فى عام ١٩٧٤ حوالى ٦٣ ٪ من البترول اللازم لها فى حين أنتجت دول أوروبا ٢,٥ ٪ فقط ، وأنتجت اليابان أقل من ٠,٥ ٪ (١٧٧ : ص ٤٣) . وعلى الرغم من بعض النجاحات التى تحققت فى استخراج البترول من بحر الشمال فى نهاية السبعينات ، ظلت هذه النسب كما هى . وبالإضافة إلى هذا أصبحت حصة الولايات المتحدة من مصادر الطاقة المكتشفة فى العالم الرأسمالى حوالى ٢٥ ٪ من إجماليها .

كانت المهمة الأولى لكل برامج الطاقة التى وضعتها الإدارة الأمريكية هى احتفاظ البلاد بكل مصادر البترول والطاقة فيها لأهداف استراتيجية . وقد تمت صياغة هذه البرامج قبل ذلك فى نهاية الأربعينات ، ولا تزال قائمة حتى وقتنا هذا . ولاشك أن الولايات المتحدة قد عانت هى الأخرى من أزمة الطاقة التى تعرض لها العالم الرأسمالى ، إلا أنها كانت أقل الجميع تأثراً بهذه المشكلة على المدى الطويل . وقد صرح الرئيس " جيمى كارتر " عام ١٩٧٩ بقوله : " إننا نحتفظ فى صهاريجنا ببترول أكثر مما تملكة العربية السعودية ، ونمتلك فحماً أكثر مما تملكه أية دولة أخرى فى العالم" . (الاقتباس من المراجع ٢٦٠ : ١٩٧٩ ، رقم ١١ ، ص ٣٠) .

وهكذا تم اتحاد الاحتكارات البترولية الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة ، فى هذه الظروف الجديدة مع بداية الثمانينات . كانت الأسباب طويلة المدى القائمة وراء هذا الاتحاد : سعى الاحتكارات لإجراء اكتشافات واستخراج للنفط والفحم على أراضى الولايات المتحدة بشكل اقتصادى، وكذلك لإنتاج البترول المخلق ، عدم حصول الحكومة على بترول بقدر احتفاظها بالسيطرة على احتياطياته فى البلاد الأخرى ، اتجاه رأسمالية الدولة الاحتكارية الأمريكية من خلال خطة قصيرة المدى إلى الاحتفاظ بالتوازن بين زيادة تصدير البترول السعودى ونمو قيمة البترول المستورد وتبعية الاقتصاد الأمريكي لتصدير البترول .

إبان مرحلة الانتقال إلى التعاون على أساس جديد ، اتفقت أهداف الجانب السعودى جزئياً مع مصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية ككل ، ولكنها لم تتفق ومصالح هذه أو تلك من الفئات المكونة له . لقد تمثلت هذه المصالح فى : (١) استمرار تنمية صناعية النفط بالتعاون مع الغرب ، إنشاء صناعة قومية متطورة فى مجال التكرير والبتروكيماويات وتحويلها إلى أساس لاقتصاد قومى متطور ومستقل .(٢) التخلى عن سياسة "التوجه الأحادى" ناحية الولايات المتحدة فى التجارة الخارجية (مع الاحتفاظ بعلاقات خاصة معها) ، كذلك جذب رؤوس الأموال والتقنية والتكنولوجية بشكل أكبر

بكثير مما كانت فيما سبق ، وذلك بمساعدة حكومات الغرب من أجل تسريع وتوسيع عملية التحديث . (٣) الإسراع بتنمية النظام الرأسمالى فى البلاد . (٤) الحفاظ على الوجود الأمريكى للدفاع عن الملكية من كل التهديدات الخارجية والداخلية .

تم توقيع إتفاقية التعاون الاقتصادى المتعدد بين العربية السعودية والولايات المتحدة فى يونيو عام ١٩٧٤ . وفى عام ١٩٧٥ تم توقيع إتفاقية منفصلة بشأن التعاون الفنى وأنشئت لجنة لشئون التعاون الاقتصادى . وفى السنوات التالية جرى توقيع عدد من الإتفاقيات المماثلة مع كل من إيطاليا واليابان وفرنسا وكندا وألمانيا الاتحادية والدنمرك والسويد وسويسرا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج واليونان واستراليا ونيوزيلندا والبرازيل وكوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين والهند ، ومع العديد من الدول العربية . وقد أنشئت لجان ثنائية مع كل من الدول المذكورة للتعاون يشترك فيها موظفون حكوميون إلى جانب ممثلى دوائر الأعمال .

وفى عام ١٩٧٩ بلغ عدد الشركات الغربية فى العربية السعودية ما يزيد على ألف وخمسمائة شركة كان هناك أكثر من ٤٠٠ شركة أمريكية، ٣٥٩ إنجليزية ، ١٤٠ سويدية ، ١٣٩ فرنسية ، حوالى ٢٥٠ ألمانية غربية ، ٧٢ إيطالية ، ٦٨ هولندية ،٦٧ بلجيكية وحوالى ١٠٠ شركة يابانية (الإحصائية من المرجع ٢٧٧ : ١٩٧٨ – ١٩٧٩) . و لا تندرج المؤسسات الفرعية التى تنشئها هذه الشركات بدورها فى البلاد تحت هذه اللإحصاءات . والفروع التابعة للشركة الغربية لا حصر لها ، وهى إما شركات لصناعة الآلات أو البناء أو التأمين أو الاستشارات أو شركات للشئون الطبية و الدوائية أو شركات للنقل أو بنوك أو مشروعات معمارية ، وغير ذلك كثير . وطبقا للإحصاءات فإن حوالى ٤٠ ٪ من مجموع المشروعات الصناعية أمريكية .

اجتذبت الشركات الغربية إلى المملكة ، إلى جانب شركات البترول ، مشروعات أخرى صناعية واجتماعية مهمة ، وسرعان ما تمت سوق استهلاك السلع مقدمة التسهيلات القانونية . وقد لعبت الدول الغربية دوراً حاسماً فى إنجاز الخطة الخمسية الأولى و الثانية لتنمية العربية السعودية . وقد بلغت مخصصات الخطة الخمسية الأولى ٤٢ مليار ريال والثانية ٤٩٨ ملياراً من الريالات ، و بلغت النفقات الفعلية ما يقرب من ٦٨٨ مليار ريال (٢٦٩ : ٩ / ٥ / ١٩٨٠ ، ص ٤١) .

وقد بلغ حجم الصفقات التى عقدتها العربية السعودية مع الغرب خلال الفترة من يناير إلى يونيو ١٩٨٠ فقط ٦٠٨٠٧٠٠ ألف دولار (٣٣,٩ ٪من مجموع صفقات التى ست و عشرين دولة فى الشرق الأوسط مع الغرب) وذلك بناء على ماورد فى الصحيفة الإنجليزية الأسبوعية (٢٦٩ : ١ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ٦) .

وقد أعلن أحد كبار رجال التجارة الخارجية الإنجليز قائلاً : "إن أى شخص يضع خططاً بعيدة المدى لا يمكنه أن يتجاهل السوق الوحيدة التى تتسع فى ظروف الركود العالمى" (٢٦٨ : ٢٧ / ٢ / ١٩٨٠)

على سبيل المثال ، عقدت إنجلترا آمالاً كبير على علاقاتها الاقتصادية بالمملكة ، وقد أشارت الصحف الإنجليزية إلى ذلك . وأخذت دوائر الأعمال هناك فى دراسة المخطط التمهيدى للخطة الخمسية الثالثة عاقدة العزم على استغلال الروابط التقليدية على وجه الخصوص سواء بين البلدين أم العائلتين المالكتين . وكان لزيارة الملكة اليزابيث للعربية السعودية فى بداية عام ١٩٧٩ مغزى محدد يتعلق بهذه المسألة ، لقد كانت آمال المستثمرين الإنجليز لها ما يبررها ، فمع اقتراب السبعينات من نهايتها ضعف موقف رأس المال الخاص الأمريكى فى المملكة الموظف فى مجال أعمال البناء ولم يكن هناك أى تقدم ملحوظ للتصدير الأمريكى .

عموما لم يعد رأس الغربى يملك حرية الحركة التى كان يتمتع بها سابقاً فى العربية السعودية، إبان سيطرته شبه الاستعمارية، فالحكومة السعودية تعمل بثبات على إنتهاج سياسة استقلالية حازمة تجاه استخدام رأس المال بها.

ولا بد عند تحليل القوانين السعودية الجديدة من الانتباه إلى مايلى: أولا: الشروط الميسرة لنشاط الشركات الغربية (حول نشاط هذه الشركات انظر الفصل العاشر). وثانياً: السعى الواضح للنظام الملكى لجذب أكبر عدد ممكن من السعوديين للعمل فى الاستثمارات الرأسمالية.

جوهر الأمر أن قوانين الاستثمارات (١٩٧٩)، ودخول الوكلاء السعوديين فى مشروعات مشتركة (١٩٧٨) (المرجع ١٢٨ أ) كانت جميعها موجهة لغرس وسرعة "استنبات" رجال أعمال سعوديين داخل "صوبة الغرب"، وهؤلاء بدأوا على الفور فى ممارسة العمل على المستوى العملى الغربى الجديد وفى المؤسسات التى تستخدم أحدث تكنولوجيا الغرب، وبالحجم الذى وضعهم فى صف البرجوازية المتوسطة.

وفى الوقت نفسه فإن القيادة الفعلية فى تنفيذ معظم المشروعات كانت ستستمر لفترة فى يد المستثمرين الغربيين. فقد كان السعوديون يمتلكون الأموال ولكنهم، فى معظم الأحيان، كانوا يفتقدون المعرفة المتخصصة والخبرة العملية. وأظهرت الممارسة فى السنوات الأخيرة أن الجانب السعودى كان فى الغالب يتولى جانب التمويل والرئاسة العامة. بينما يوفر الجانب الغربى الناحية الفنية والتسويق. "وهكذا فإن المشروعات المشتركة كانت تحوى بين جنباتها تناقضا عميقاً، شكلاً "مصغراً" لما يكون عليه التعاون بين الدول النامية والدول الإمبريالية". ونضيف قائلين: ويمثل أيضاً مصدراً قويا للنزاع.

كانت حكومتا الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية أكثر من الآخرين توفيرا للشروط الميسرة لعمل شركاتهما ففى عام ١٩٧٥ تم فى واشنطن توقيع

إتفاقية بشأن الضمانات التى توفرها حكومة العربية السعودية للاستثمارات الأمريكية (المرجع ٤٧) ، وفى عام ١٩٧٩ وقعت الحكومة السعودية إتفاقية مشابهة بشأن الاستثمارات الألمانية الغربية فى البلاد (٢٧٧ : ١١/ ٦ / ١٩٨٠ ، ص ٣) .

وجدير بالملاحظة هذا الدور الذى لعبته الشركات اليابانية فى المملكة، وقد قامت بتصدير ثلث إجمالى السيارات ، ونصف أجهزة الفيديو والراديو . فى نهاية عام ١٩٨٠ كان عدد الاخصائيين اليابانيين الذين يعملون فى العربية السعودية يزيد على خمسة آلاف شخص ، ومع نهاية عام ١٩٨٢ وصل عددهم إلى عشرة آلاف متخصص (٢٦٩ : ٢٠ / ٣ / ١٩٨١ ، ص ٢٢) . وقد توصلت حكومتا العربية السعودية واليابان فى عام ١٩٨١ إلى عقد إتفاق بينهما حول تنشيط إقامة مؤسسات مشتركة يابانية- سعودية (٢٢٥ أ : ٧ / ٤ / ١٩٨١ ، ص١) .

لعبت الحكومة السعودية دور المنظم فى التعاون الاقتصادى مع الغرب ، فضلا عن كونها مستثمراً نشطاً . فبعد اجتذابها للشركات الغربية ، حملت عبء المشروعات الصناعية الضخمة التى كان إنجازها فوق طاقة القطاع الخاص . وهنا ينبغى أن نذكر مجمعين صناعيين كبيرين أحدهما فى (جبيل) والآخر فى (ينبع) . فقد أقيمت فى (جبيل) منذ عام ١٩٧٥ تسعة مصانع على مساحة ١٧٠ كيلو متراً مربعاً (مصنع لصب الفولاذ وعدد من مصانع التكرير وغير ذلك) وأقيمت بالمنطقة محطة كهرباء هائلة ومرافق عامة ونظام للنقل يضم مطاراً دولياً ، ونظام للاتصلات ومجمعاً سكنياً يتسع لأعداد من ١٧٠ – ٢٠٠ ألف نسمة . أما فى (ينبع) فقد بدأ العمل فى عام ١٩٧٦ على مساحة ١٩٠ كيلو متراً مربعاً ، وتم التخطيط لإقامة مصنعين أحدهما لتنقية البترول وآخر للبتروكيماويات ، ثم مصانع لدرفلة الصلب والألمونيوم والسيارات وضغط الغاز وتحلية مياة البحر ، ومؤسسة للصناعات الخفيفة تنفذ مشروعات الخدمات ، ومجمعا سكنيا يتسع لمائة ألف نسمة . ومن المنتظر أن تنتهى جميع هذه الأعمال عام ٢٠٠٠ (٢٦٦ : ١٧ / ٤ / ١٩٧٨ ؛ ٢٧٧ : ١ / ٢ / ١٩٧٨ ، ص ٤) . وتشترك فى تنفيذ هذه المشروعات أكثر من مائة شركة غربية ضخمة .

يتضح مما سبق ، أن الجانب السعودى لم يعد يتقيد الآن بحجم محدود من استخراج وشروط تسويق البترول ، أما نشاط رأس المال الغربى فقد اكتسب منذ السبعينات مجالاً أوسع وطابعاً نوعياً جديداً . وقد وجه النظام الملكى اهتمامه الأساسى لا لإقامة مشروعات الخدمات الإنتاجية ، وإنما للمجمعات الصناعية على أساس صناعة إنتاج الغاز والنفط ، ويستطيع الآن أن يوجه نشاط الشركات الغربية فقا لخططه .

فى يناير عام ١٩٧٩ أعلن "غازى القصيبى" وزير صناعة الطاقة الكهربية أن جميع المشروعات الصناعية فى (جبيل وينبع) سوف تقام بالتعاون مع شركاء أجانب ، فإذا رفضو فسوف تقام بدونهم . وأضاف الوزير قائلا إن بعض المستشارين يرون أن الوفرة الحتمية للمنتجات سوف تهدد صناعة البترو كيماويات العالمية إنهم ينصحوننا ، بصورة بغير مباشرة ، أن نعطيهم مشروعاتنا البتروكيماوية . و نحن نقول لهم : عفواً أيها السادة المحترمون ، إن الزمن لايعود إلى الوراء . فى نيتنا ألا نترك إلى الأبد دور منتج الخام فهو ركيزتنا ، مع أن هذا الخام يباع لنا فى الوقت الحالى مصنعاً بأسعار باهظة (٢٦٩ : ١٩٧٨ ، رقم ٣ ، ص٣٣) .

الواقع أن عملية وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذاتها كانت فى يد الخبراء الأجانب بالكامل . وهؤلاء بناء على تعليمات الرؤساء السعوديين ، يحددون صفة ومدد وحجم العمل . وعلاوة على ذلك ، كانت الشركات الأجنبية تلعب دوراً محدداً فى إقامة العديد من المشروعات الكبيرة وكانت توسع ، بصورة مفتعلة ، السوق السعودية ، وتقيم مشروعات إنتاجية جبارة كانت الاستفادة الكاملة منها ، بالمناسبة ، مشكلة عويصة .

إلى جانب هذا فقد أصبحت الحكومة السعودية فى النصف الثانى من السبعينات أكثرحزما فى رفض العروض التى كانت الشركات الغربية تقدمها لتنفيذ المشروعات لارتفاع أسعار التكلفة بدرجة باهظة.

على سبيل المثال، رفضت الحكومة فى صيف ١٩٧٧ عرضا تقدمت به شركة "فيليبس" للقيام بأعمال توسيع شبكات التليفونات فى البلاد، إذا أن التكاليف التى قدمتها العقد (٦.٨ مليارا دولار) كانت تمثل ضعف التكلفة الفعلية مرتين تقريبا. وفى عام ١٩٧٨ تم فسخ العقد المبرم مع الشركة الإيطالية التى رفعت سعر تكلفة بناء ثلاث مستشفيات (٤٣٠ مليون دولار بدلا من ٢١١.١ مليون دولار حسب تقدير الخبراء) أى إلى أكثر من الضعف أيضا (٢٦٣ : ٩ / ٥ / ١٩٧٧، ص ٦؛ ٢٦٦ : ٨ / ٥ / ١٩٧٨).

وانعكست مظاهر الثراء السريع بصورة غير مقبولة على كثير من السعودين ذوى الشأن. وكان من أشهر الحوادث ما قامت به الشركة الإيطالية للكهرباء التى دفعت "عمولات" لرؤساء فى وزارة البترول مقابل صفقات إضافية من البترول بلغت ٢,٥ مليون طن (٢٦٩ : ٢٧ / ١٠ / ١٩٧٩، ص ٤٦)

أنفقت شركة "سايكون" الإنجليزية فى ربيع عام ١٩٧٩ خمسة ملايين ونصف مليون جنيه إسترلينى كرشوة قدمت لموظفى الحكومة لتحصل على عقد لتصدير الكمبيوتر للاستخدامات السرية للمملكة.

وأثار انتشار الرشوة، كبيرة أو صغيرة، سخط المستثمرين الغربيين مما دعا الحكومة الملكية لاتخاذ التدابير اللازمة.

وقد ذاعت فى المجال قضية شركة "خينادى" ففى مايو عام ١٩٨٠ حكم على مدير الدائرة السعودية لشركة "خينادى" الكورية الجنوبية بالسجن لأخذه الرشوة. ودفعت الشركة غرامة فى حدود ٩٠,٩ مليون دولار، ومنعت من العمل فى المملكة لمدة عامين. فى تلك الفترة كانت "خينادى" قد أنجزت ٣٠ مشروعاً بلغت قيمتها حوالى مليارى دولار، وكان عدد العاملين بها عشرين ألف عامل (٢٦٩ : ١٦ / ٥ / ١٩٨٠، ص ٤٠).

ولم تقتصر الصعوبات التى تواجه نشاط الشركات الغربية فى المملكة على الأسباب الاقتصادية وإنما على أسباب لا علاقة لها إطلاقاً بالاستثمار ؛ ففى أبريل عام ١٩٨٠ عرض التليفزيون الإنجليزى فيلماً درامياً يعتمد على التسجيل هو فيلم " موت أميرة " تدور أحداثه حول واقعة حقيقية حدثت فى داخل عائلة سعود (انظر الفصل العاشر) . أثار الفيلم عاصفة من الغضب لدى حكام المملكة ، وخاصة أن هذا الفيلم تعرض لحياتهم المحاطة بالسرية كاشفاً مظاهر التخلف وبقايا العلاقات الإقطاعية ووحشية التقاليد الاجتماعية البالية ، مشوشاً صورة النظام الملكى "المتحضر" النامى. ونتيجة لذلك أوقف السفير السعودى لدى إنجلترا سفره إلى لندن ، وباتت العلاقات الاقتصادية مهددة ، وانتشرت الشائعات حول حظر نشاط الشركات الإنجليزية فى المملكة . وفى مايو عام ١٩٨٠ تقلص حجم التجارة مع إنجلترا بنسبة ١٥٪ مقارنة بشهر أبريل (٢٦٣ أ : ١٢ / ٧ / ١٩٨٠ ، ص ٥) . وفى مايو تم عرض الفيلم فى الولايات المتحدة ، وعلى الفور أعربت السفارة السعودية عن احتجاجها وكذلك الكونجرس الأمريكي وشركة "موبيل أويل" (٢٦٩ : ١٦ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ٤٢) وحتى تتم تسوية النزاع الطارئ وصل إلى الرياض خصيصاً وزير خارجية إنجلترا ، بعدها فقط عادت العلاقات إلى حالتها الطبيعية .

ومن الموقف المهمة فى تاريخ التعاون بين العربية السعودية والغرب "سعودة" البنوك الأجنبية العاملة فى البلاد ،أى إعادة تشكيلها بحيث تصبح مشتركة ويصبح نصيب الجانب السعودى فى كل منها ٦٠٪ (لمزيد من التفاصيل انظر المرجع ١٥٥) .

وبالنسبة إلى "فرست ناشيونال سيتى بنك" الأمريكى و "بريتيش بنك فور ميدل إيست" الإنجليزى كان التخفيض النسبى الرسمى لأنصبتهم فى هذه الاتحادات المالية الجديدة يقابله ، تعويض أكبر عن طريق اتساع إمكانية ممارسة نشاطهم فى جميع أنحاء البلاد ، الأمر الذى لم يكن متاحاً لهم من قبل . على سبيل المثال زادت أرصدة "سعودى بريتيش بنك" من ١٤٩٩ مليون ريال ١٩٧٨ إلى ٢٢٦٥ مليون ريال فى ديسمبر ١٩٧٩ (٢٦٩ : ٤ / ٧ / ١٩٨٠ ، ص ٣٦) .

العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية

لم تكن الاحتكارات وحدها هى المهتمة برفع أسعار البترول ، وإنما شار كتها فى ذلك الاهتمام حكومة الولايات المتحدة على من الغضب الشديد الذى ساد الولايات المتحدة نتيجة "الحرب البترول العربية". ويكشف الكاتب المجرى أ . كانيو عن المغزى الاستراتيجى لاهتمام الولايات المتحدة يقوله : لقد أعطى ارتفاع أسعار البترول أرباحاً إضافية للولايات المتحدة وأوقف من تهديد أزمة الدولار ، كما أفقد أوروبا الغربية واليابان احتياطياتهما من العملة الصعبة ، ودفع باقتصادهما المتنامى إلى الوراء فى السنوات الأخيرة ، هذا الاقتصاد الذى كان يمثل للدور القيادى للولايات المتحدة ، وسمح للشركات الأمريكية بمواصلة أعمال التنقيب عن البترول (فى أراضى الولايات المتحدة - أ . ياكوفليف) ، التى لم تكن اقتصادية عندما كانت أسعار البترول منخفضة (١٦٣ : ص ١٠٨) .

وعلى هذا فإن تغير طابع علاقات العربية السعودية مع رأسمالية الدولة الاحتكارية لم يؤثر فى متانة العلاقات السعودية الأمريكية . كتب ج . ستورك بعد رفع المقاطعة : إن هذه العلاقات "أصبحت أقوى من قبل بفضل الجهود الخاصة التى بذلت لجذب الشركات الأمريكية للعمل على تنمية العربية السعودية ، وتوجيه الدخول السعودية من البترول إلى السوق الأمريكية والأوراق المالية" (٢٤٦ : ص ٢٤٤) . وفى مطلع عام ١٩٨٠ أعلن المراقب الأمريكى ج . كلاوز ، بكل رضا : أن " العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية قائمة" (٢٦٨ : ١٩٨٠/٢/٢٧) .

وفى واقع الأمر فإن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت ، خلال فترة قصيرة نسبياً ، من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٠ ليس فقط أن تحتفظ بل ، وإن تدعم مواقعها فى المملكة . وقد لعبت الحكومة الأمريكية الدور الحاسم فى تلك المرحلة . فلا توجد هناك دولة غربية أخرى لها هذا الكم من الإتفاقيات المشتركة مع العربية السعودية فى شتى المجالات ، بدءاً من تطوير التليفزيون والبث الإذاعى ، وإنتهاء ببناء محطات تحلية ماء البحر (انظر ٤٠، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١) .

ومن بين أهم هذه الإتفاقيات ، إتفاقية التعاون التى وقعها فى واشنطن فى الثامن من يونيو عام ١٩٧٤كل من الأمير فهد بن عبد العزيز ولى عهد السعودية وهنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى ، وتم بمقتضى هذه الاتفاقية إنشاء لجنة ثنائية تمثل الهيئة الأساسية المنسقة للتعاون السعودى الأمريكى وأنشئت فى إطار هذه الهيئة ، مجموعات عمل تختص بالصناعة والقوى العاملة والتعليم والتكنولوجيا والبحوث العلمية والزراعة . كما انشئت لجنة ثنائية خاصة للتعاون فى مجال الأمن وإعادة النظر فى برامج تطوير القوات المسلحة . وقد انتهى البيان المشترك للجانبين بكلمات تشير إلى أن الإتفاقية تدل على روح الصداقة والفهم المشترك بين البلدين ، فضلاً عن أنها تبشر بعصر التعاون الوثيق المطرد " (٣٦ : ص ٢٦١) . أما و . سيمون وزير المالية فقد وصفها بأنها " خطوة مهمة نحو إقامة علاقات إقتصادية أكثر قوة بين الولايات المتحدة والعربية السعودية " (٣٦ : ص ١٠١) .

تلت هذه الإتفاقية سلسلة أخرى من الإتفاقيات الجديدة فى مختلف المجالات ، كان على رأسها إتفاقية التعاون الاقتصادى (وقعت فى السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٧٥) وهى تحدد اتجاه المساعدات الأمريكية فى مجالات الصناعة والتجارة والتعليم العالى والزراعة والثروة المائية ومجالات البحوث العلمية والتكنولوجية (انظر٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ؛ ٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق ص ٩١) . وأخذت خطط التعاون تؤتى ثمارها تدريجيا على الرغم من افتقاد الجهاز البيروقراطى الكفاءة المطلوبة . ففى نوفمبر عام ١٩٧٩ تم مد العمل باتفاقية التعاون الفنى لخمسة أعوام أخرى (٢٧٧ : ١٩٧٩/١١/ ٢٨ ، ص ٥) . وقد تم التوصل فى الاجتماع الدورى للجنة السعودية الأمريكية إلى إتفاق حول إقامة ١٩ مشروعاً (٢٦٩ : ١٩٨٠/٤/٤ ، ص ٣٤) . استغل رجال الأعمال الأمريكيون مساعدة حكومتهم على نحو كبير مع أنهم كانوا يعلمون بشكل مستقل . وكان هناك بضعة وفود من الغرف التجارية والهيئات الصناعية الأمريكية تقوم سنوياً بزيارة المملكة ، وفى الوقت نفسه أقيمت المعارض والمؤتمرات التى تتناول مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتى كانت تجذب إليها اهتمام العلماء إلى جانب رجال الأعمال .

ومن الجدير بالاهتمام فى هذا الشأن نشاط رجال الأعمال من مواطنى ولاية "تكساس" فقد قاد رجال الأعمال فى مدينة دالاس حملة تهدف إلى جذب الأموال العربية والسعودية بالدرجة الأولى إلى تكساس. وقد انتشر فى المملكة كتاب خاص من ٤٠٠ صفحة يصف كل إمكانيات الولايات. ومن الطريف أن نذكر أن مليونى أمريكى من أصول عربية يعيشون فى "تكساس" وعلى الأخص فى مدينة هيوستون (٢٨٠ : ٢٧ / ٣ / ١٩٧٨) وبفضل أرامكو أرتبط السعوديون بهذه المدينة بالذات حيث يدرس فى جامعاتها ومعاهدها العليا مئات من الطلاب السعوديين. وقد صرح أحد مديرى الغرفة التجارية لمدينة دالاس قائلاً: "عندما يعود هؤلاء إلى وطنهم ويشغلون فيها مناصب قيادية، سوف يذكرون بالطبع الإمكانات التى تقدمها تكساس" (٢٦٩ : ١٨ / ٧ / ١٩٨٠، ص ١١).

وفى عام ١٩٧٨ قام "غازى القصيبى" وزير الصناعة السعودية برحلة إلى "الأوساط البترولية" فى تكساس وهناك وجد أن من الضرورى علية أن يلقى كلمة فى الغرفة التجارية بمدينة هيوستون؛ دعا الوزير فيها رجال الأعمال فى الولاية إلى المشاركة فى إقامة صناعة بتروكيماوية فى المملكة، وإلى زيادة التعاون من أجل الفائدة المشتركة، وأعلن القصيبى أن العربية السعودية تسعى إلى المحافظة على سعر مقبول للبترول حتى تنشط الاقتصاد العالمى وتحافظ على استقراره (٢٧٧ : ١ / ٣ / ١٩٧٨، ص ٧). تعتبر العربية السعودية أكبر مستورد ومصدر للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط الأمر الذى توضحه الإحصائية التالية بشأن التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع الدول العربية (بالمليون دولار) (٢٦٩ : ٢٨ / ٣ / ١٩٨، ص ٥٢؛ ١٩ / ٩ / ١٩٨٠، ص ٦٥؛ ١٣ / ٣ / ١٩٨١، ص ٤٧):

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
التصدير إلى الدول العربية	٧١٤٣,٨	٨٢٧٧,٤	٩٤١١,٥	٩٤١١,٥	١٣٥٠٢,٧
نصيب العربية السعودي منه	٢٧٧٤,١	٣٥٧٥,٣	٤٣٧٠,١	٤٨٧٥,٠	٥٧٨٦,٥
الاستيراد من الدول العربية	١٢٩٤١,٧	١٦٥٣٤,٥	١٥٦٦١,٠	٢٢١٨٢,٩	٣٠٢٧٠,٦
نصيب العربية السعودية منه	٥٨٤٦,٨	٦٣٥٨,٥	٥٣٠٦,٥	٧٩٨٣,٤	١٢٥٠٨,٨

فى نهاية السبعينات كانت البضائع الأمريكية تشغل المكانة الأولى من إجمالى حجم الاستيراد فى العربية السعودية ، حوالى الخمس تقريباً ١٨,٦٪ عام ١٩٧٧ ، ٢٠,٩ ٪ عام ١٩٧٨ ، بينما جاءت اليابان فى المكانة الثانية ١١,٦٪ عام ١٩٧٧ – ١٥,٤ عام ١٩٧٨) (٢٦٩ : ٢٥ / ٤ / ١٩٨٠) . كما أن الشركات الأمريكية قامت بتنفيذ معظم المشروعات فى المجالات العسكرية والصحية والبتروكيماوية فى المملكة ، على الرغم من المنافسة الشديدة من جانب الشركات اليابانية والكورية الجنوبية .

وقد شكلت بوزارة التجارة الأمريكية مجموعة تنشيط التجارة فى الشرق الأوسط تقوم على تنظيم المعارض المتخصصة وتبادل وفود رجال الأعمال إلى آخره (٢٦٩ : ١٩ / ٩ / ١٩٨٠ ، ص ١٢) .

وقد لعبت الشركات والهيئات الاستشارية الأمريكية ، سواء العاملة منها مع الشركات الخاصة ، أو العاملة فى المؤسسات الحكومية ، دوراً مهماً فى تطوير التعاون الأمريكى السعودى .

ويعد فريق البحث الأمريكى التابع لمعهد ستانفورد ، والذى تعاقد للعمل فى المملكة منذ عام ١٩٦٧ ، على حد قول فؤاد الفارسى نائب وزير التخطيط السعودى ، همزة الوصل بين المعهد وهيئة التخطيط المركزى (١٩٢ : ص ٧٤) . كان هذا الفريق يتمتع بمكانة فريدة داخل منظومة الهيئات الإدارية السعودية . كان هذا الفريق يقوم ، حسب تصريح السيد جيبسى مدير معهد ستانفورد ، بالعمل الأساسى فى تنظيم الإحصاءات الاقتصادية وتدريب الإخصائيين السعوديين ، كما أنه وضع الخطط الخمسية الثلاث للتنمية الاقتصادية . وبهذا الفريق يصل عدد الخبراء الأمريكيين العاملين فى العربية السعودية إلى ٣٥ ألف خبير بمن فيهم الخبراء العسكريون (٣٩ : ص ١٦) لكن استمرار المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل كان واحداً من أسباب تعثر سياسة التعاون مع الغرب ، وخاصة مع الولايات المتحدة . فقد قامت العربية السعودية بنشر القائمة السوداء للشركات المتعاونة مع إسرئيل

فـى طبعات رسميـة ، وأنشـأت إدارة خاصة فـى وزارة التجارة مهمتهـا متابعة المقاطعـة. وقـد تم إدراج أكثـر من مائة شـركة أمريكية فى هـذه القائمة (٢٧١ : ١٩٧٨ ، رقم ٨٤ ، ص ١٧ ، ١٥٥) .

كما أن مشكلة الدولار ظلت مشكلة حساسة فى العلاقات السعودية الأمريكية ؛ فقد أدى هبوط سعر الدولار فى النصف الثانى من السبعينات إلى تفضيل المملكـة الاتجاه ناحية المارك الألمانى والجنيه الاسـترلينى بل وحتى الـين اليابانى . وقد لوحظ تراجع هذه الاتجـاه بدءا من الثمانينات نتيجة الزيادة المصطنعـة التـى قامت بهـا الحكومة الأمريكيـة فـى رفع نسـبة الفائدة فى البنوك الأمريكية ، الأمر الذى أدى بالتالى لارتفاع سعر الدولار .

وظـل السـعوديون ، كسـابق عهدهـم ، يفضلـون الدفع بالـدولار فى الصفقات الدولية . وفى نوفمبر عام ١٩٧٩ فرضت وزارة المالية والاقتصاد القومى السـعودية على الوزارات والمؤسسـات الحكومية الأخرى أن يكون الدفع فى الصفقـات الكبيرة فى العربية السـعودية (التى تزيد قيمتها على ٣٠٠ مليون ريال سعودى) بالدولار (٢٦٩ : ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٩ ، ص ٤٥ ؛ ٢٧٧ : ٧ / ١١ / ١٩٦٩ ، ص٣).

ومـن الظواهـر بالغـة الدلالـة فـى النصـف الثانى مـن السـبعينات ظهور اللوبى السـعودي فى الكونجرس الأمريكى ليحل مكان " لوبى أرامكو". كانت شـركة "كوك ، ريوف سـبان آند وايزر" التى أسسـت فى مارس عام ١٩٧٨ بتمويـل سـعودى هـى مركز هـذا اللوبـى . كان الهدف الرئيسـى لهذه الشـركة ، كما نشـرت الصحف ، يتمثل فى «إقامة فهم مشترك أفضل بين العرب والمريكيين» ، وكذلك إنشـاء برامج طويلة الأجل " للتعاون الثقافى والاجتماعى والاقتصادى بين العرب ، والولايات المتحدة الأمريكية»

وقد قام السفير الأمريكى لدى الرياض ج . ويست بدور كبير فى الإيحاء بفكرة إنشاء مثل هذه الشركة للحكام السعوديين . وبالفعل فقد ساهمت هذه الشـركة فى دعم وتوسـيع العلاقات الاقتصادية بين العربية السـعودية ودوائـر المال والصناعة فى الولايـات المتحدة ، وكذلك مع أعضاء الكونجرس

البارزين . وقد لعب نشاط هذه الشركة وغيرها من أعضاء اللوبى السعودى دوراً محدداً فى تأييد مجلس الشيوخ الأمريكى فى مايو ١٩٧٨ لمشروع قانون بيع طائرات (ف – ١٥) لكل من العربية السعودية ومصر وإسرائيل .

كان اللوبى السعودي يعمل جنبا إلى جنب مع بقية المنظمات العربية الأخرى ، والهيئات الموالية للعرب التى انشئت فى نهاية السبعينات فى الولايات المتحدة . كانت خطط " الهجوم العربى السلمى" تتضمن : توصيل وجهات النظر العربية إلى الرأى العام الأمريكى من خلال وسائل الإعلام ، توسيع بناء المراكز الإسلامية ، تنشيط البحوث العربية فى مراكز البحث العلمى الأمريكية وخاصة فى مركز دراسة العالم العربى الحديث التابع لجامعة (جورج تاون) الذى ساهمت فى إنشائه عام ١٩٧٥ كل من العربية السعودية وليبيا ومصر وعُمان وشركات روكفلر وهى " إيكسون " و "موبيل أويل" و " تشيزمانهاتن بنك" و "سيتى بنك" .

واصلت مجموعة روكفلر ممارسة دورها المهم الذى كانت تؤديه من قبل فى العلاقات العريضة بين السعودية والولايات المتحدة . لكن تأميم " أرامكو " أدى إلى تخفيض حجم الاستثمارات المباشرة لشركة المجموعة العاملة فى استخراج النفط من الأراضى السعودية فحسب ، بينما ظل موقف " إيكسون " و "موبيل أويل" و "سوكال" فى سوق بترول الرأسمالية قوياً كما كان . وعلى سبيل المثال ظل حجم مبيعات "إيكسون" من منتجات البترول دون تغيير على مدى عشرات سنوات (١٩٧٠ – ١٩٨٠) (٥٦٨٤ ألف برميل فى عام ١٩٧٠ ، و ٥٣٥٣ ألف برميل فى عام ١٩٧٥ ، و ٥٣١٩ ألف برميل فى عام ١٩٧٩) . بل إن حجم مبيعات منتجات البتروكيماويات (السماد ، المواد الكيماوية والبوليمرات) قد ازداد بشكل ملحوظ : ٣٠٤٣ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ ، و٦٦٨٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٩ . كما كبر حجم أسطول ناقلات "إيكسون" : فى عام ١٩٧٠ كانت الحمولة ٨,١ مليون طن ، ١٥,٢ مليون طن فى عام ١٩٧٥ ووصلت فى عام ١٩٧٩ إلى ١٦,٦ مليون طن (٢٤ ب : ص ٢٢ – ٢٣ ، ٣٤) .

وقد أشاد تقرير إدارة " إيكسون" عن عام ١٩٧٩ بان "إستثمارات الشركة فى الستينات كانت مركزة جميعها فى المجالات التقليدية للبترول والغاز ، وجميعها كانت مرتبطة بأعمال البتروكيماويات ، أما الآن فإن "إيكسون" فى سبيلها بحيث تتحول إلى شركة تعمل فى مجالات الطاقة بأنواعها . فهى تمتلك احتياطيات حقيقية من الفحم والطبقات الحاملة للبترول واليورانيوم إلى جانب استثمارات لها وزنها فى برامج تطوير الرمال الحاملة للبترول والوقود المخلق ... وتستخدم "إيكسون" إمكاناتها فى استخراج النحاس والمعادن الأخرى ، كما تعمل المجالات التى تتطلب تقدماً تكنولوجيا رفيعاً ، وبطاقات كبيرة مثل نظم المعلومات (٢٤ أ : ص ٣) .

ولا تزال " إيكسون" تشغل المكانة الأولى فى قائمة كبريات شركات البترول فى العالم ، ففى الأولى من يناير عام ١٩٨٠ ، بلغ إجمالى حجم أصولها ٤٩٤٨٩٩٦٤ دولاراً . (فى عام ١٩٧٩ كان المبلغ الإجمالى ٤١٥٣٠٨٠٤ آلاف) . وبلغت الدخول ٨٤٨٠٩٠٤٨ مقابل ٦٤٨٨٦٠٣٩ فى عام ١٩٧٩ ، وكان صافى الأرباح فى هذا العام ٤٢٩٥٢٤٣ ألف دولار ، مقابل ٢٧٦٣٠٠ ألف فى عام ١٩٧٩ ، (٢٤ أ : ص ٢٤ ، ٢٥) .

وإيكسون هى أضخم شركة فى مجموعة " روكفلر" ، على أن الشركات الثلاثمائة والست والعشرين الأخرى تمتلك خيرة كبيرة فى مجال الأعمال والمعارف الحديثة والعلاقات المتعددة . وذلك فى حين لا تمتلك العربية السعودية بكل احتياطيات الجبارة من البترول والعملات الصعبة شيئاً من هذا ، ولا تستطيع فى وقت قريب أن تمتلكها حتى وهى تعمل فى إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وظل "تشيزمانهاتن بنك" و " فرست ناشيونال سيتى بنك" ، التابعان لمجموعة روكفلر ، يستخدمان الدخول المطردة للدولة السعودية ، وبهذا أصبحاً أكبر بنكين فى البلاد (٢٥٧ : عام ١٩٧٩ ، رقم ٢، ص ١٢٠) . قامت "إيكسون" و "موبيل أويل" و "سوكال" بتنفيذ مشروعات صناعية فى البلاد بلغت قيمتها مليارات الدولارات يعد أضخمها مشروع إقامة شبكة تجميع الغاز مع إستغلال ٨٠ ٪ من الغاز الطبيعى (تبلغ قيمة ٢٠

مليـون ريال) وبناء مصانع البتروكيماويات فى جبيل (أقامتها " إيكسـون" وتكلفت ١,١ مليار دولار) وفى ينبع (أقامتها "موبيل أويل" بتكلفة مليارى دولار) (٢٦٩ : عام ١٩٨٠ ، يوليو ، ملحق ص ٢٢) .

فى السبعينات قدمت مجموعة "روكفلر" إلى حكومة الولايات المتحدة "هنرى كيسـنجر" مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى ثم وزير الخارجية بعد ذلك . وبذل كيسـنجر جهوداً كبيرةً من أجل تطوير علاقات الولايات المتحدة الأمريكيـة والمملكـة ، ومن أجل دعـم موقع رأسمالية الدولـة الاحتكارية فيها .

وعلينـا أن نضـع فـى اعتبارنـا ، و نحن نقـوم بتحليـل أهميـة العربية السـعودية بالنسـبة للولايـات المتحـدة ، أن اسـتيراد السـلع الصناعيـة مـن الولايات المتحد إلى السـعودية بما قيمته مليـار دولار فتح ٣٠ الف فرصة عمل للأمريكيـين (٢٦٩ : عـام ١٩٨٠ ، يوليـو ، الملحـق ص ٨٩) . ومـع ذلـك كانت هنـاك نيات معادية للعربية السـعودية مبيتة فى الولايات المتحدة . وقد أشـير إلى ذلك فى المؤتمر المكرس للعربية السـعودية ، والذى عقد فى مدينة سـانتا باربـارا بولاية كاليفورنيا فـى عام مايو عام ١٩٧٨ (٢٠٦ : ص ١٠٧) . فقد أكد المشتركون فى المؤتمر على أهمية المشاركة السعودية الأمريكية بالنسبة للجانبين و خلصوا إلى أن هناك نقصا فى المعلومات عن العربية السـعودية فى الولايات المتحدة . وتحدث العالم الأمريكى م . بيك قائلا : "إن رؤسـاء الولايات المتحـدة الأمريكية الذين جاءوا بعد تيـودور روزفلت لم يقدروا أهمية العربية السعودية إلى أن جاء أكتوبر عام ١٩٧٣ " (٢٠٦ : ص ٢٣٣) . على حين رأى كيب أن أسـباب هـذا الفهـم المزيف للعربيـة السـعودية يتخلص فى قصـور البحوث الحديثـة عن إلقاء الضوء على المجتمع السـعودى ، و السياسـة السـعودية من جميع جوانبهما بعمق كاف و كذلك فى " الاسـتخدام الدائم للآراء المبسـطة بشـدة التى تـؤدى للضـلال ، وأيضا فيما تقدمـه الصحف من أوصـاف وقحة " (٢٠٦ : ص ٢٣٧). على أن المؤتمر أكد على أن آفاق إقامة "علاقات أكثر عدلاً" تبدو أقرب مما سبق .

البترودولار سعودى فى الغرب

كان انتقال العربية السعودية ورأسمالية الدولة الاحتكارية للتعاون فى مجال الصناعية خطوة حتمية متواقعة فى علاقاتهما . أصبح التعاون المالى بين السعودية ورؤوس المال الغربية فى الغرب ظاهرة اقتصادية نوعية جديدة لا سابقة لها فى التاريخ .

أرتفعت دخول بلاد الأوبك بصورة عالية بعد زيادة أسعار البترول على النحو التالى (بالمليار دولار) : ٢٣,١ فى عام ١٩٧٣ - ٩١,١ فى ١٩٧٤ـ ٩٤,٧ فى ١٩٧٥ - ١٠٩,٣ فى ١٩٧٦ - ١٢٨,٩ فى ١٩٧٧ - ١١٩,٢ - ١٨٨ فى ١٩٧٩ - ٢٧٢ فى ١٩٨٠ (٢٦٩ : ٢٢ / ٦ / ١٩٧٩ ، ص ١١ ؛ ٢٥٥ أ : ٦/٤ / ١٩٨١ ، ص ٦) . وقد عاد الجزء الأكبر من هذه الموارد المالية مرة أخرى إلى الغرب على شكل مدفوعات مقابل صفقات الأجهزة التكنولوجية والسلع والخدمات . ومع ذلك فقد ظل هناك جزء كبير من أموال البترول التى لم تستطيع هذه البلاد ان تستغلها فى إطار اقتصادها القومى . وقد خلق هذا قضية البترودولار الذى مالبث أن انهال على أسواق المال فى الغرب .

القضية بالغة الأهمية ، فقد صرح "بنك إنجلترا" أن : الأرصدة الأجنبية للدول المنتجة فى نهاية ١٩٧٩ وصلت إلى ما قيمته ٢٣٦ مليار دولار ، ثلاثة أرباعها دولارات أمريكية . ومن المنتظر أن يصل هذا المبلغ إلى ٢٦٥ مليار دولار مع نهاية عام ١٩٨٠ وإلى ٣٥٥ مليارا عام ١٩٨٢ . وتشير الإحصاءات الخاصة بالمبالغ الصغيرة للبترودولارات العربية فى الدول المختلفة إلى وجود تناقض كبير ، وقد حدد بنك إنجلترا رقم ٥٥,٤ مليار دولار مودعة فى الولايات المتحدة الأمريكية معظمها أساساً أوراق مالية (٢٦٩ : ٢٧ / ٦ / ١٩٨٠ ، ص ١٧) . وقدرت مجلة "أراب إيكونوميست" حجم البترودولارات العربية فى الولايات المتحدة بمائة مليار دولار (٢٦٢ : ١٩٧٩ ، رقم ١١٦ ، ص ٥٥) .

وتعتبر احتياطيات الذهب الضخمة التى تملكها العربية السعودية والدول العربية الأخرى المنتجة للبترول المودعة فى البنوك الغربية ذات أثر بارز

فى استقرار النظام النقدى المعاصر للرأسمالية . كما تساهم عملية "الحقن" بهذه الأموال فى تنشيط الحياة الاقتصادية للغرب . والمثال التالى ليس ببعيد نسبياً ، ففى عام ١٩٨٠ نشرت مجلة " النهار أراب ريبورت" عن عزم دول السوق الأوروبية المشتركة أن تأخذ قرضاً من الدولارات البترولية فى حدود عشرة مليارات دولار كان من الواجب أن تدفع مقابل صفقات بترولية (٢٦١: ٢٩ / ٩ / ١٩٨٠ ، ص ٨) .

وقد نجحت الدول الإمبريالية فى جذب الأموال العربية إلى المنظمات المالية العالمية . وفى عام ١٩٧٩ ازداد الاشتراك السنوى الذى تدفعه العربية السعودية إلى صندوق النقد الدولى من ٦٠٠ مليون إلى ١٤٠٤ ملايين دولار ، أما فى عام ١٩٨١ فقد ازداد هذا الاشتراك حتى وصل إلى ٢٥٩٠ مليون دولار أى مايمثل حوالى ٣,٥ ٪ من إجمالى الاشتراكات . وفى ربيع عام ١٩٨١ أعرب الحكام السعوديون عن استعدادهم لتقديم مساعدة فى حدود عشرة مليارت من الدولارات إلى صندوق النقد الدولى (٢٧٧ : ٣١ / ١ / ١٩٧٩ ؛ ٢٦٩ : ٣ / ٤ / ١٩٨١ ، ص ٢) . وتشير الإحصاءات العربية إلى أن نصيب دول الأوبك فى رأس مال البنك الدولى للتعمير والتنمية (البالغ ٤٠ ملياراً من الدولارات) كان يعادل ١٢,٢ ٪ فى عام ١٩٨٠ (٢٦١ : ٢٢ / ٩ / ١٩٨٠ ، ص ١٠) . وبالتدريج أخذ الغرب فى نقل جزء كبير من هذه المساعدة التى تقدم للدول النامية لتتحمل أعباءها دول الأوبك . وفى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩ بلغ حجم المساعدات التى قدمت للدول النامية فى إطار البنك الدولى ٣٧ مليار دولار أى ما يماثل ٤٠ ٪ من إجمالى المساعدات ، بالرغم من أن الحجم الإجمالى للتجارة الداخلية لدول السوق الأوروبية المشتركة يصل إلى ١٦ ضعف أعضاء دول الأوبك (٢٦١ : ١٥ / ٩ / ١٩٨٠ ، ص ٩ ؛ ٢٢ / ٩ / ١٩٨٠ ، ص ٨) .

فى الوقت نفسه الذى كانت العربية السعودية تشارك فيه فى أنشطة المؤسسات المالية الغربية على نحو فعال ، كانت تسارع باتخاذ المواقف الضرورية لإبراز استقلالها عن الغرب وتظهرها فى صورة المتضامن مع الدول العربية . وفى عام ١٩٨٠ أثار قرار كل من العربية السعودية والكويت وقف تمويل عدد من مشروعات البنك الدولى للتنمية والتعمير ضجة كبرى .

وكانت الدولتان قد اتخذها هذا القرار كنوع من الاحتجاج ضد قرار الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بعدم السماح لمندوب منظمة التحرير الفلسطينية بحضور اجتماع البنك (٢٧٧ : ٦ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ١٠) . وفى ظروف الروابط القوية مع الولايات المتحدة ، كان هذا العمل مظاهرة تعبر عن استقلال النظام الملكى السعودى .

كان من المتوقع أن يذهب الجزاء الأكبر من دخل البترول السعودى إلى البنوك الأمريكية إذا أن وحدة التعامل الأساسية فى صفقات البترول كانت هى الدولار والشركة الرئيسية المستخرجة للبترول هى أرامكو التى كانت تحكمها مجموعة روكفلر . كانت أرصدة حكومة السعودية وحكامها مودعة فى "تشيز مانهاتن بنك" و "مورجان جارانتى ترست أوف نيويورك" و "بنك أوف أمريكا".

ارتفعت عوائد الحكومة السعودية من البترول بعد عام ١٩٧٣ . وعلى الرغم من اتساع مدى التطور الاقتصادى و الاجتماعى فإن حجم استثمار هذه الأموال فى البلاد ظل يمثل مشكلة ؛ كانت السوق السعودية ضيقة سواء بالنسبة لرأس مال الدولة أو لرأس المال الخاص . وبالنسبة للأخير لم تكن أرباحه ، بالإضافة إلى ذلك ، سريعة ومجزية . ولهذا فقد تدفقت رؤوس الأموال السعودية إلى الخارج بشكل كبير .

ويعتبر خطاب أحمد زكى اليمانى الذى ألقاه فى سبتمبر عام ١٩٧٢ ، والذى تحدثنا عنه آنفا ، برنامجا منهجيا فى هذا الصدد ، حيث دعا فى كلمته رجال الأعمال الأمريكيين إلى الموافقة على "مشاركة" رأس المال السعودى فى الصناعة البترولية فى السعودية وفى الغرب أيضا .

وقد وجدت هذه الدعوة إلى التعاون استجابة لها فى الغرب بعد أكتوبر ١٩٧٣ وقد رأى الخبراء الأمريكيون فى شئون التجارة الخارجية على الفور أن مثل هذه العلاقات الثنائية تستطيع أولا ، أن تحسن من ميزان المدفوعات الأمريكي ، ثانيا ، أن تقلل من احتمال التوقف فى صفقات البترول ، ثالثا ،

خلق تكامل أكثر تماسكا مع رأس المال السعودى فى الغرب . وفى الوقت نفسه اقترح الخبراء وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ حتى يمكن من جانب نشر مبدأ " المشاركة " أمام الراغبين من المصدرين للبترول مما يقلل من تبعية الولايات المتحدة لمصدر واحد أياً كان ، ومن جانب آخر ، لقصر الاستثمارات السعودية على مجالات البنوك وعمليات العقارات إلى آخره وإغلاق طريق الصناعة الأمريكية أمامهم .

ويعطينا المصدر العربى الإحصاءات التالية للاستثمارت السعودية فى الخارج (بالمليون دولار) :

٧٨٥ فى عام ١٩٦٩، ١٥٤٣ فى ١٩٧١ ، ٤٧٨٦ فى ١٩٧٣ ، ١٩٩١٨ فى ١٩٧٤، ٣٨٧٠٤٠ وفى ١٩٧٥ ،٤٩٥٨٩ ، حوالى ٦٢٠٠٠ فى ١٩٧٧ . وقد قدرت الاستثمارات العامة السعودية فى الولايات المتحدة فى أوائل عام ١٩٧٨ بحوالى مليار دولار (٢٧٠ : ٢٩ / ٨ / ١٩٧٧) ؛ ٢٧٧ : ١١ / ١ / ١٩٧٨ ، ص٤) . وقد زادت عوائد العربية السعودية من هذه الاستثمارات من ٥٩ مليون دولار عام ١٩٦٩ إلى ٣٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦ ، وبلغت فى عام ١٩٨١ حوالى عشرة ملايين من الدولارات . كما بلغت احتياطيات السعودية من الذهب ٢٥,٣ مليار دولار فى يناير من عام ١٩٨١ (٢٦٨ أ : ١٩٨١ ، رقم ٣ ، ص ٣٣٥) . ونحن هنا لم نتجة إلى حساب الزيادة فى رأسمال القطاع الخاص ولكن ليس هناك شك فى أن أموال العائلة المالكة والبرجوازية السعودية كبيرة إلى حد معروف .

ومع أن سوق الأوراق المالية (ولا تتحدث هنا عن رأس المال الخاص) لم تحاول إدارة العلمية لصالح الأوراق المالية الأمريكية والأوروبية الغربية فإنها قدمت، على سبيل المثال ، وفى الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٦ ، القروض الضخمة التالية :

مليار دولار لـ "بنك أوف طوكيو" ، ومائتى مليون دولار (بفائدة ١٠ ٪ على عشر سنوات) لحكومة اليابان ، ١,٧٥ مليار دولار لفرنسا (تتم تغطية هذا القرض عن طريق إنشاء مصانع بتروكيماوية ومؤسسات أخرى فى

العربية السعودية) وغيرها من القروض . وفى عام ١٩٧٧ أخذت البرتغال قرضاً قدرة ٢٥٠ مليون دولار ، وفى عام ١٩٨٠ حصلت شركة اى . بى . إم الأمريكية على قرض قدره ٣٠٠ مليون دولار . وقد قدرت قيمة الأوراق المالية فى هذه السوق فى عام ١٩٧٦ على النحو التالى : حوالى ١٤ مليار دولار فى الولايات المتحدة ، ومثلها تماما فى أوروبا الغربية ، وحوالى أربعة مليارات فى كندا واليابان (٢٧٤ : ٢ / ٤ / ١٩٧٦ ؛ ٢٦٦ : ٢٤ / ٣ / ١٩٧٥ ؛ ٢٧٩ : ٢١ / ٩ / ١٩٧٤ ، ٢٥ / ٧ / ١٩٧٥ ؛ ٢٣٥ : ٢٢ – ٢٣ / ٢ / ١٩٧٥ ؛ ٢٦٤ : ٧ / ٤ / ١٩٧٥ ، ص ٤٧ ؛ ٢٦٨ : ٢٧ / ١١ / ١٩٨٠) .

وحتى عام ١٩٧٢ كانت حوالى ثلثى أرباح المملكة بالدولار موزعة كالمعتاد بين "مورجان جارانتى ترست" و " تشيزمانهاتن بنك" أما الثلث فقد كان بالجنيهات الإسترلينية وموزعاً بين "مورجان جارانتى ترست" و بنك "ميدل لاند" الإنجليزى (١١٤ : ص ١٦٦) . وعموماً فإن الأرصدة السعودية كانت مودعة فى تسعة بنوك ، خمسة أمريكية ، وثلاثة إنجليزية ، وبنك هولندى واحد . وقد ارتفع عدد هذه البنوك بعد عام ١٩٧٢ حتى وصل إلى ٣٦ بنكاً ، اثنان أمريكيان ، ثلاثة يابانية ، وغيرها إنجليزية وفرنسية ، وكندية وبلجيكية وألمانية غربية ... إلخ (٢٦٦ : ١٢ / ١ / ١٩٧٦) لم تساهم زيادة العوائد البترولية فى زيادة عدد البنوك المودع بها أرصدة سعودية فحسب ، وإنما ساهمت هذه العوائد فى نمو نشاط هذه البنوك ، وبدء مرحلة جديدة فى تطور البنوك السعودية وفى تعاونها مع البنوك الغربية ، كما نما تدريجياً عدد وحجم الصفقات التى عقدتها البنوك السعودية أو المشتركة مع رأس المال الغربى .

اندفعت البنوك السعودية حديثة العهد ناحية شراء الأراضى فى الغرب فضلاً عن اشتراكها فى المشروعات الصناعية والبنوك .

وحتى لا نتخلى عن مهمتنا الأساسية فى رسم صورة كاملة لتوظيف رأس المال السعودى فى الغرب ، سوف نعرض الاتجاهات الأساسية والأمثلة المميزة له فى النصف الثانى من السبعينات وأوائل الثمانينات .

فى ربيع عام ١٩٧٥ تم فى لندن تأسيس البنك السعودى برأس مال قدرة ٢٥ مليون جنية استرلينى تمتلك سوق الأوراق المالية ٥٠ ٪ منه ، و٢,٥ ٪ يمتلكها كل من البنك التجارى القومى السعودى وبنك الرياض و ٢٠ ٪ " لمورجان جارانتى ترست " (الولايات المتحدة) الذى يتولى أيضاً مهمة الإدارة ، ٥ ٪ لكل ناشيونال ويستمينستر (انجلترا) و " دويتش بنك" (المانيا . غ) و "بنك ناشونال دى بارى" (فرنسا) و "يونيون بنك" (سويسرا) ثم "بنك أوف طوكيو". وتم تعيين مديرين سعوديين وا نجليزيين وأمريكى واحد لإدارة البنك . وقد أعلن مدير سوق الأوراق أن البنك الدولى السعودى لن يصبح سلاحاً للسياسة الرسمية . كما أعلن هذا المدير قائلاً "إن حصول العربية السعودية على هذا المركز البارز من الأموال الدولية سوف يسهل من دور بلادنا فى مجال الأعمال الاقتصادية والمالية العالمية " (٢٦٦ : ٢٨ / ٨ / ١٩٧٥ ؛ ٢٩ : ٣ / ١٩٧٦ ؛ ٢٧٩: ٩ / ٥ / ١٩٧٥) .

ووصلت أرصدة البنك السعودى الدولى فى منتصف ١٩٨٠ إلى ٨٥٢ مليون جنية استرلينى (٢٠١٧ مليون دولار) وقد أعلن أ . بريندل مدير البنك السعودى أن أمام البنك آفاقاً متسعة . إن نمو أهمية العربية السعودية فى الأوساط المالية يفتح إمكانات جديدة أمام الاستثمارات ، ويتوقف هذا ، بصفة خاصة ، على الشركات ذات الارتباطات بالمملكة (٢٦٩ : ٥ / ٩ / ١٩٨٠ ، ص ١٨) . وفى عام ١٩٧٩ افتتح البنك السعودى فرعين له فى جزر البهاما .

وفى يوليو عام ١٩٧٥ اشترت العربية السعودية أسهم شركة آى . تي . تي. الأمريكية بمبلغ مائة مليون دولار (٢٦٦ : ٢٣ / ٢ / ١٩٧٦) . وفى التاريخ نفسه اشترى اتحاد الشركات السعودية الخاصة ٢٥ ٪ من أسهم شركة هولدينج الإنجليزية " إدوارد بايتس هولدينجز" ، بلغت قيمة الصفقة ١,٣٤ مليون جنية إسترلينى (٢٦٦ : ١٤ / ٥ / ١٩٧٥) . وأصبح الأسم الجديد للشركة هو " أللايد أراب بنك " . ومع بداية عام ١٩٨٠ ازداد نصيب السعودية فى هذه الشركة ، والآن تمتلك شركة " المبارك فايننس هولدينج " ٥١ ٪ من أسهمها وتدخل فى مجلس إدارتها الموجود فى لوكسمبورج . وقد بلغت أرصدة البنك

١٧٣ مليون جنية إسترليني (٤٢٨ مليون دولار) . ويشارك البنك ، إلى جانب القروض التجارية العادية ، فى تمويل بناء المصانع الكيماوية فى العربية السعودية وإنشاء أنابيب البترول فى الجزائر والفنادق فى الأردن ومجمع الألومينيوم فى دبى وفى استخراج الفوسفات فى المغرب وإقراض صفقات البترول فى بولندا وغير ذلك من المشروعات (٢٦٩ : ٢٢ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ١٠) .

لم يكن البنك التجارى القومى السعودى يمتلك أنصبة كبيرة فى تلك المؤسسات الأوروبية مثل "يوربيان أراب هولدينجز" و "كومبانى أراب إى انترناشيونال ديز إينفيستمان" ، أما بنك الرياض فله حصة فى بنك باريس (٢٦٦ : ٢٩ / ٣ / ١٩٧٦) . وفى عام ١٩٧٧ أنشئ البنك السعودى الفرنسى الهولندى بالاشتراك مع " بنك دي باري إي دي باي – با (٢٦٤ : ٧ / ٦ / ١٩٧٥ ، ص ٤٧) .

كان هناك فى البداية سخط فى الأسواق الغربي بسبب الاستثمارات السعودية قصيرة الأجل ، ولكن أقيمت فى الفترة الأخيرة استثمارات طويلة الأجل حققت أرباحا كبيرة . على سبيل المثال ، حصلت آى . تي . تي . الأمريكية على قرض قدرة ٦٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ (٢٦٢ : ١٩٧٩ ، رقم ٣ ، ص ١١٤) .

فى نهاية السبعينات ظهرت فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية سلسلة من البنوك شارك فى تأسيسها رأس المال السعودى الخاص من بينها بنوك رأسمالها عربى خالص . ففى مدريد ، افتتح فى عام ١٩٧٩ "بانكو سعودى أسبانيول" السعودى الأسبانى (برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار) (٢٦٩ : ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٩ ، ص ٥٠) . وفى جنيف تم افتتاح بنك لتمويل التجارة والأستثمارات السعودية السويسرية (برأسمال قدره ٣١,٨ مليون دولار) (٢٦٩ : ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٩، ص ٥٠) ، وفى باريس بدأ "سعودى ليبانيز بنك فور ميدل إيست" نشاطه بدءا من عام ١٩٨٠ (٢٦٩ : ٨ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ٤١) وقد قام هذا البنك على أساس "ميدل إيست بنك" الفرنسى ، وبلغت أرصدته ٨٦,٦ مليون دولار فى أبريل ١٩٨٠. كان السعوديون يتحكمون فى ٦٣ ٪ من الأسهم ، يمتلك منها رجل

الأعمال رفيق حريرى ٣٣ ٪ من الأسهم و ١٠ ٪ يمتلكها الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض (٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق ص ٧٥ – ٧٦) . وفى سبتمبر عام ١٩٨٠ افتتح " السعودى بنك " الباريس ، الذى أقيم فى عام ١٩٧٦ ، فرعاً له فى لندن . آنذاك بلغت أرصدته ٧٥٠ مليون دولار (٢٦٩ : ٢٦ / ٩ / ١٩٨٠ ، ص ٢١) . وقد أعلن طارق أتاسي السعودي الجنسية ونائب رئيس البنك "إن هدفنا أن نكون جسراً بين الشرق الأوسط ، العربية السعودية على الأخص ، وأوروبا ، وفرنسا بالدرجة الأولى" (٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق ص ٧٥) . وكان الأمير محمد بن فهد ، ابن ولى العهد ، رئيس شرف مجلس إدارة البنك .

ولا يقل حجم نشاط البنوك السعودية فى الولايات المتحدة الأمريكية عنه فى أوروبا الغربية (لمزيد من التفاصيل حول نشاط البرجوازية السعودية الكبيرة فى الخارج انظر الفصل الحادى عشر) . لقد اتجهت النية لضم "فرست أرابيان كوربوريشن" ، التى تأسست عام ١٩٧٣ فى لوكسمبوج وتتحكم فى ٧٧ ٪ من أسهم " بنك أوف كومنولث " فى ديترويت إلى بنكين أمريكيين . وقد أظهرت الشركة اهتماماً بالغا لامتلاك مشروعات تكرير البترول فى كل من الولايات المتحدة وكندا (٢٦٩ : ١ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ٣٦ – ٣٧) . وفى عام ١٩٨٠ عرضت "فرست أرابيا كوربوريشن" ١٦,٨ مليون دولار على "نورثرن ستيتس بنك كوربوريشن" الموجود فى ديترويت .

واستمرت مباحثات المجموعة التى يرأسها السعودى كمال أدهم مع " فاينانشيال جنرال بنكشيرز " الواشنطنية عامين ونصف العام حول زيادة مشاركة مجموعة أدهم فيه (تمتلك المجموعة الآن ١٨ ٪ من البنك) . وقد بلغت أرصدته الآن ٢,٣ مليار دولار ويتحكم فى منطقة كولومبيا وولايات مريلاند ، نيويورك ، تنيسى ، وفرجينيا . ويلقى الجانب العربى فيه تأييداً من جانب أ . هامر رئيس "أوكسيدنتال بتروليوم كومبانى" ومن . سايمنجتون السناتور السابق وكذلك . كليفورد وزير الدفاع السابق القائم بأعمال كمال أدهم (٢٦٩ : ١ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ٣٦) ، علاوة على أن العرب كانوا يحظون بتأييد ٢٩ ٪ من المساهمين (٢٦٩ : ٢٣ / ٥ / ١٩٨٠ ، ص ١٨) .

ويتمتع رجل الأعمال السعودى الكبير ح . ر . فرعون بنفوذ كبير فى الولايات المتحدة الأمريكية . ففى النصف الثانى من السبعينات كان يمتلك مليون سهم فى " أوكسيدنتال بتروليوم كومبانى" و٣٠ ٪ من أسهم "بنك أوف كومنولث" وأكبر عدد من أسهم " ناشيونال بنك أوف جورجيا " ، وأراضى واسعة فى ولاية لويزيانا ، ٢٠ ٪ من شركة ك . ر س الصناعة التى تعمل فى نقل وتكرير البترول و ٢٠ ٪ من " ماين بنك أوف هيوستون " الذى تزيد أرصدته على ٧٠ مليون دولار ، و ٣٨ ٪ من مصنع للسيارات فى دالاس . وفى دالاس أيضاً بنى فرعون مركزاً تجاريا وفندقا . وتأهب لاستثمار ١٠,٥ مليون دولار فى شركة بترول وإنشاء مصنع لإنتاج الأسمنت وشراء عقارات فى تكساس (٢٦٨ : ٤ / ٢ / ١٩٧٥ ؛ ٢٦٦ : ٧ / ٦ / ١٩٧٨ ؛ ٢٦٢ رقم ١٠٦ ، ص ١٨ ؛ ٢٦٩ : ١٩ / ١ / ١٩٧٩ ، ص ٣٣) .

وفى عام ١٩٧٨ افتتح فى نيويورك بنك "بيترا كابيتال كوربوريشن" يمتلك السعوديون ، وعلى رأسهم عبد العزيز سليمان نائب وزير المالية الأسبق، ٢٠ ٪ منه . قام هذا البنك بعدة عمليات فى فلوريدا وتكساس والشرق الأوسط باعتباره شركة عربية أمريكية . وأعلن الأمريكي ب . تاينوز مدير الشركة قائلاً : "إننا نعلم أن العرب يفضلون التعامل مع تلك الشركات الاستثمارية التى يكونون فيها شركاء لاعملاء . والولايات المتحدة تغير مكانا جيداً للاستثمار على وجه الخصوص ، فالدولار أرخص ، نسبياً وهناك آفاق لاستثمارات رائعة طويلة الأجل مرتبطة بالاستقرار السياسى" (٢٦٩ : ٢٩ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ١٦) .

على أن الاستثمارات العربية ، وخاصة السعودية لم تقابل بالترحيب من جانب دوائر الأعمال الأمريكية فى الولايات المتحدة . ويرجع السبب فى ذلك إلى ، أولا : النشاط الجامح للعرب (يرى أحد العرب السذج أن بأمكان العرب مع اليابانيين شراء أمريكا كلها) وتغلغلهم فى مجالات الاقتصاد المهمة فى الولايات المتحدة على الرغم من أن القوانين الأمريكية تحد من فرص انتشار الأرصدة الأجنبية ، ثانياً : الخوف من أن يقرر العرب فجأة استخدام لا

سلاح "البترول" وإنما "سلاح المال" بأن يسحبوا أرصدتهم مسببين بهذا خسارة فادحة للاقتصاد الأمريكي . ويبدو أن هناك أساسا حقيقيا لهذه المخاوف إذا ماوضعنا فى اعتبارنا رد الفعل السئ للدول العربية تجاه "تجميد "الولايات المتحدة للأرصدة الإيرانية عام ١٩٨٠.

على أن الملاحظ أنه لم تحدث أية مصاعب فى التعاون المالى ككل بين العربية السعودية والغرب . وليس هناك من شك فى أن الغرب كان يدرك الموقف الرافض للملك فيصل وكذلك دول الخليج المنتجة للبترول للمقترحات الداعية لسحب الأرصدة العربية من البنوك الغربية .

لم يكن مجرد إنخفاض أسعار العقارات وغيرها من الاعتبارات المالية وراء إنجذاب الأرصدة نحو الغرب . لقد كان حكام النظام الملكى وأيضاً البرجوازية السعودية الكبيرة يخشون دائماً التقلبات السياسية فى البلاد . وقد هزت أحداث مكة التى وقعت فى نوفمبر عام ١٩٧٩ التصور حول استقرار المملكة . آنذاك بالتحديد ازداد تدفق رأس المال السعودية بشكل حاد نحو البنوك الأمريكية والأوروبية الغربية .

وهناك عنصر آخر فى اتجاه الأرصدة نحو الغرب وهو التشابك المتصاعد لمصالح رأس المال السعودى والغرب . فقد أعلن السناتور ج . ماكجفرن فى عام ١٧٩٥ أمام لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ أن السعوديين ليست لديهم الرغبة فى الإضرار بالاقتصاد العالمى . إن هذه الأمة الواعدة التى سوف نصبح فى القريب العاجل بلا شك مصدراً بارزا لرأس المال فى العالم ، تهتم بشدة بأمن وأربحية استثماراتها الأجنبية وبالتالى بالاستقرار الاقتصادى للبلاد (والشركات) التى تصنع فيها استثماراتها (٢٨ : ص ٧) . وفى الفترة ذاتها صرح د . هيل وزير المالية البريطانى بقوله : "إننا نرحب بالدول المنتجة للبترول باعتبارهم مستثمرين فى صناعتنا تماماً كما نرحب بالمستثمرين من الولايات المتحدة وأوروبا أو من أى مكان كان لنعمل معهم لسنوات طويلة من أجل الفائدة المشتركة " (٢٦٦ : ١٤ / ١١ / ١٩٧٥) . ويعد تصريح د . هيل واحداً

من الاعترافات التى تشير إلى أن التعاون فى مجال المال بين العربية السعودية والغرب لم يكن أمراً ممكنا فحسب وإنما هو ضرورى لكلا الطرفين .

ظل النشاط الفعال ، سواء على المستوى المالى أم الصناعى فى المملكة فى أيدى الغرب مع احتفاظ الجانب السعودى بمناصب الإدارة . وعلى هذا فإن الاستثمارات السعودية الضخمة فى الغرب والتى شكلت قوة كبيرة فيما بعد ظلت تخدم أساسا رأسمالية الدولة الاحتكارية . أما بالنسبة للجانب السعودى فقد كان التعاون مع الغرب فى هذا المجال ضرورياً للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية ، إذ أنه كان يؤدى دور "المدرسة" بالنسبة للبرجوازية السعودية الكبيرة النامية وفى الوقت نفسه يساعد على إقامة النظام الرأسمالى القومى .

تعاون العربية السعودية والغرب فى المجال العسكرى

كان المجال العسكرى ، وسيظل ، جزءاً مهما من تعاون العربية السعودية ورأسمالية الدولة الاحتكارية . كان الغرب يرى فى ارتفاع القوة العسكرية للقوات المسلحة السعودية وسيلة ، أولا : لدعم وجود النظام القائم ، ثانيا : لتقوية وجودها فى البلاد ، ثالثاً : لضمان تصدير البترول بدرجة محددة ، رابعاً : لتوسيع سوق بيع منتجاتها العسكرية ، خامساً : (وهو أمر يخص الولايات المتحدة) يستهدف تحويل النظام الملكى السعودى إلى حارس للمصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية للإمبريالية فى المنطقة .

لقد ازدادت فى النصف الثانى من السبعينات ، بصورة هائلة ، كمية الصفقات المصدرة للعربية السعودية من أسلحة وتكنولوجيا عسكرية وذخائر . واشتركت فى تنفيذ هذه الصفقات (إلى جانب إقامة المنشآت العسكرية) شركات إنجليزية وألمانية غربية وفرنسية وإيطالية وبلجيكية ونمساوية ، على أن هذه الصفقات كانت تمثل بالنسبة للشركات الأمريكية (حوالى ٨٠ ٪ من إجمالى الصفقات) – قبل كل شئ وأكثر من أى شئ – بئر ذهب .

ويحتل بند "النفقات العسكرية" ، بثبات ، رأس القائمة فى خطط وميزانيات الحكومة السعودية ؛ فقد بلغت نسبة المبلغ المخصصة للاحتياجات العسكرية فى الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٥ - ١٩٨٠) ٢٣,١ ٪ من إجمالى الميزانية البالغ قيمتها ٤١,٣ مليار ريال ، وفى الخطة الثانية (١٩٧٥ - ١٩٨٠) خصصت حوالى ١٧ ٪ (٧٨١٥٧ مليون ريال أى حوالى ٢٥ مليار دولار) . وفى ميزانيتى ٧٨ / ١٩٧٩ ، و ٧٩ / ١٩٨٠ تم تخصيص مايزيد على ٣٥ ٪ منهما للأغراض العسكرية والامن الداخلى (على التوالى ٤٥,٥٧ مليار و ٥٦ مليار ريال) (٢٦٦: ٢٠ / ٣ / ١٩٧٨ ، ٢٣ / ٤ / ١٩٧٩ ؛ ٢٧٧ : ٣٠ / ٥ / ١٩٧٩ ، ص ٤) ويعتبر نصيب الفرد من المواطنين السعوديين من الإنفاق العسكرى من أعلى المعدلات فى العالم إذ يبلغ ألفى دولار سنوياً . (٥٢٠ دولاراً فى الولايات المتحدة ، ٢٤٦ فى سوريا ، ٣٢ دولاراً فى الجزائر) ، (٢٦٨ : ١٩٨٠ ، فبراير ، الملحق) .

ويعتبر تسليح الجيش السعودى أمريكيا بصورة أساسية ، ويصل تعداد البعثة العسكرية الأمريكية الموجودة حاليا فى العربية السعودية إلى حوالى ٢٥٠ شخصاً ، بينما يوجد ما يزيد على ستة ألاف خبير عسكرى أمريكى (من العسكريين والمدنيين) يعملون فى أنحاء المملكة ، كما تشير الإحصاءات ، من بينهم ألفان يعملون فى سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكي (٢٨٠ : ١٧ / ٤ / ١٩٧٨ ، ص ٨) ويمكن الإشارة هنا إلى أن معظم المستشارين الأمريكيين الموجودين الآن فى العربية السعودية كانوا يعملون من قبل فى إيران .

ومع مطلع السبعينات بدأت البعثات العسكرية الإنجليزية والفرنسية تواجد على أراضى المملكة . كما ازدادت صفقات المعدات العسكرية الفرنسية والإنجليزية المصدرة للسعودية منذ النصف الثانى من السبعينات . وقد تم التعاقد على كميات من الأسلحة والمعدات فى كل من ألمانيا الغربية والنمسا وإيطاليا فى بلدان أخرى . (٢٦٦ : ٢١ / ٣ / ١٩٧٧ ؛ ٢٧٧ : ٢٦ / ٣ / ١٩٨٠ ، ص ٧) .

وجدير بالذكر أنه بالرغم من أن سباق التسلح فى العربية السعودية لم يكن على حساب أية نفقات أخرى ، فإن من الواضح أن مخصصات الاحتياجات العسكرية نفوق احتياجات الدفاع عن البلاد وإمكانات قواتها المسلحة من ناحية القدرة على الاستيعاب والاستخدام المستقل للمعدات والأسلحة التى حصلت عليها . وفى الوقت نفسه يظل الغرب مؤيداً لسياسة النظام الملكى فى تحديث القوات المسلحة السعودية ويقوم لها العون فى هذا المجال .

لقد تجاوزت قيمة مشتريات السعودية من المعدات العسكرية فى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٦ عشرات المليارات من الدولارات ، كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية وحدها منها سبعة مليارات دولار ، وفرنسا أكثر من مليار، وإنجلترا حوالى ١,٥ مليار ، ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وبلدان أخرى حوالى ٥٠٠ مليون دولار . وبلغ إجمالى المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٩ ماقيمته ١٩,٢ مليار دولار . وقد قام سلاح المهندسين بالجيش الأمريكى بجذب شركات أمريكية عديدة لآقامة منشآت عسكرية على نطاق ضخم . وقد قدر إجمالى قيمة جميع المشروعات (بما فيها المشروعات غير العسكرية) بنحو ٢٠٥٦٠ مليون دولار ومن المقرر انتهاؤها بحلول عام ١٩٨٥ (٢٧٩ : ١٥ / ٩ / ١٩٧٥ ؛ ٢٦٦ : ٢١ / ٣ / ١٩٧٧ ؛ ٢٦٩ : ٦ / ٧ / ١٩٧٩ ، ص ٥ ؛ ٢٧٤ : ١٦ / ٧ / ١٩٧٩) .

كانت الطلبات العسكرية السعودية المتدفقة بشكل أسطورى تمثل حافزاً كبيراً لتوسيع نشاط الصناعة العسكرية الغربية وما يرتبط بها من مجالات أخرى . وهذه إحدى المفارقات فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى : فالبترودولار الذى تدفعه بعض الاحتكارات يذهب إلى احتكارات أخرى . إجمالا فإن رؤوس أموال بعض الدول المنتجة للبترول ، وعلى رأسها العربية السعودية ، تعمل على تخفيف الموقف المتأزم فى اقتصاد دول الغرب المتقدمة، وهو الأمر الذى انعكس على مجالات صناعة بأسرها ، فى مجال العلوم البصرية والكهربية والمعدنية والكيماوية وغيرها .

وفى بداية عام ١٩٧٨ اتجه الرأى العام العالمى ناحية قضية تصدير الطائرات الأمريكية من طراز ف – ١٥ للعربية السعودية . كانت السعودية تنوى استبدال هذه الطائرات بما لديها من مقاتلات إنجليزية قديمة . كانت الحكومة الأمريكية قد وافقت على هذا الطلب فى عام ١٩٧٥ وتم التاكيد عليه عدة مرات بعد ذلك . وقد كشف ممثلى الدوائر الحكومية عن دواعى هذه الصفقة عندما أعلن أن قادة القوات الجوية المسلحة يسعون لبيع الطائرة ف – ١٥ للعربية السعودية لأن هذه الصفقة الضخمة قد تساعد فى تقليل نفقات إنتاج الطائرة وبالتالى قد تعجل من إنتاجها . فالقاذفة الوحدة من طراز ف – ١٥ تكلف شركة . "ماكدونالد – دوجلاس" من ١٢,٢ إلى ١٧ مليون دولار . على أن قرار الحكومة الأمريكية أثار احتجاج إسرائيل واللوبى الصهيونى فى الكونجرس . وأشير إلى أن تصدير مثل هذه المقاتلات الجديدة إلى الدول العربية ، وإلى إسرائيل أيضاً ، سوف يرفع بدرجة ملحوظة من قوة الدول العربية مما يشكل خطراً مباشراً على إسرائيل إذ أن المسافة من قاعدة تبوك السعودية إلى أراضى إسرئيل لا تزيد على عدة دقائق طيران . وقد أعلن القادة السعوديون ، بدورهم ، أن قضية الطائرة ف – ١٥ هى قضية مبدئية وأنها "اختبار لقوة الصداقة" بين العربية السعودية والولايات المتحدة .

وبعد جدل طويل تقرر بيع ستين طائرة من طراز ف – ١٥ (بلغت قيمة الصفقة ٢,٥ مليار دولار) (٢٦٩ : ١٩ / ١ / ١٩٧٩ ، ص ٣٢) ، على أن تلتزم العربية السعودية بألا تضع هذه الطائرات فى قاعدة تبوك وألا تعيد بيعها لأية دولة أخرى موافقة الولايات المتحدة الأمريكية (٢٦٨ : ١٥ / ٥ / ١٩٧٨) . إن قصة الطائرة ف – ١٥ ثم ، فيما بعد ، ما حدث عام ١٩٨١ بشأن تصدير المعدات الإضافية الخاصة بها ، تلخص السمات الرئيسية للمساعدات العسكرية الأمريكية للعربية السعودية : هذا يظهر سبق الاحتكارات من أجل المكاسب وخوف الحكومة الأمريكية من برودة العلاقات السعودية الأمريكية والكبرياء الطموح للقادة السعوديين الذين تمكنوا من الحصول على أحدث الطائرات التى خلقت فى الواقع مشكلة : من أين يمكن الحصول على بضع مئات من الفنيين ليقوموا على خدمة أسراب ف – ١٥ عندما يبدأ وصولها مع بداية عام ١٩٨٢ .

ولقد ذكرنا من قبل أن كمية الأسلحة المستوردة تزيد عن حاجة الدفاع فى البلاد ، والأهم من ذلك أن استخدامها قد لا يحدث على مدى العشر سنوات القريبة ، بسبب قلة الأخصائيين السعوديين بصورة تامة . وعلى هذا فإن النمو الوثاب للتعاون العسكرى بين العربية السعودية والغرب فى السنوات الأخيرة كانت وراءه فى المقام الأول مصالح الاحتكارات الغربية والسعى المحموم أيضاً لجزء من العائلة المالكة للحصول على " العمولات " .

ونود هنا الإشارة فقط ، دون أن نتعمق فى مسائل عسكرية صرفة، إلى أن القوات المسلحة السعودية ، فى رأى الخبراء ، لايمكن اعتبارها ، حتى الآن، قوة عسكرية مستقلة وجادة بالرغم من الترسانة الحديثة التى تمتلكها . ونتيجة لهذه السياسية تزداد قوة تبعية العربية السعودية للغرب و بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

تعاون العربية السعودية والغرب فى المجال الإنسانى

كانت الثورة فى إيران بمثابة تحذير سواء لحكام النظام الملكى السعودى أو للغرب . وأظهر النموذج الإيراتى أن أحدث الأسلحة لا يمكنها أن تعوق الحركة الشعبية الشاملة ضد نظام مكروه . ومع أنه لا توجد حتى الآن معلومات محددة ، فإنه مما لاشك فية أن الغرب ، إلى جانب دعمه لنظام الأمن السعودى ، قد أولى ، بعد أحداث إيران ، اهتماما أكبر لزيادة تأثيره ليس فقط فى المجال الاقتصادى والعسكرى وأنما أيضاً فى المجال الإنسانى .

على أى الأحوال ، أوضحت ثورتا ليبيا عام ١٩٦٩ وإيران عام ١٩٧٩ أن الوجود الاقتصادى والعسكرى للغرب فى البلاد لا يكفى وحده أن يكون ضمانا لعدم حدوث مايعكر الصفو من تحولات وأصبح الغرب يعى أن مجرد استثمار رؤوس الأموال فى الوقت الحالى والتبعية التكنولوجية لا يكفلان وحدهما تكامل البلاد مع النظام الرأسمالى العالمى . ولهذا اتجه الغرب فى السنوات الأخيرة إلى الإستعانة بمسائل التعليم وإعداد الكودار " لخلق الكوادر القومية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية ... التى قد يمكنها

أن تقوم بوظائف طبقية وارتجاعية، كان الاحتكار الرأسمالى يقوم بها عادة بشكل عفوى ودون توجهات" (١٤٢ : ص ٣٢٩) .

إن نصف الطلاب السعوديين يتلقون تعليمهم فى الدول الأجنبية، ربعهم (فى عام ١٩٧٨ حوالى عشرة آلاف طالب) يتلقى تعليمة فى الولايات المتحدة الأمريكية . ووفقا للبيانات الخاصة بالطلاب الدارسين فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٧ إحتلت العربية السعودية المرتبة الثانية عشرة من حيث عدد بدلا من المرتبة السابعة والعشرين (٢٠٦ : ص ٢٤٠) . وهناك مركزان ثقافيان يمارسان نشاطهما فى البلاد، الأمريكى (أنشئ عام ١٩٦٤ فى جدة) . والإنجليزى (المجلس البريطانى وانشئ عام ١٩٦٨ فى الرياض) . وهناك مكتبتان تتبعان المركزين، كما أن المركزين يقومان دروس فى اللغة الإنجليزية . وقد أقيم فى الرياض عام ١٩٦٩ بمساعدة المجلس البريطانى معهد تربوى للغة الإنجليزية . وتمثل الكتب الأمريكية غالبية بين الكتب الدراسية فى المدارس السعودية المتوسطة .

وفى السنوات الأخيرة قامت بعض الجامعات الأمريكية بمد صلات مباشرة مع العربية السعودية بدعم من حكومة الولايات المتحدة . على سبيل المثال، عقدت جامعة كونيكتيكت اتفاقاً تنشئ بمقتضاه قسماً لأمراض الفم بكلية جامعة الرياض، وتبلغ تكاليف هذا المشروع تسعة ملايين دولار . كما تقوم جامعة بريستون بالمساعدة فى تنظيم عمل كلية الأحياء بجامعة الرياض وتقوم جامعة كلورادو فى الوقت نفسه بالشئ نفسه لكلية الطب (٢٦٩ : ٨ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ٣٣)

يكفل السعوديون لخريجى المعاهد العليا الأمريكية العمل فى المناصب الرفيعة لدى عودتهم للبلاد، فمدير سوق الأوراق المالية ووزير الطاقة الكهربية ونائب وزير التعليم جميعهم من خريجى جامعة كارولينا الجنوبية (٢٦٢ : ١٩٨٧ ؛ رقم ١٠٦ : ص ١٨) . "وأنت عندما تتعامل هنا مع الحكومة – على حد قول أحد موظفى السفارة الأمريكية فى العربية السعودية – فإنما تتعامل مع ثلاثة آلاف من خريجى الجامعات الأمريكية " (٢٨ : ص ٥) .

تقدم الدول والشركات الغربية إلى العربية السعودية مساعدات لتنمية الرعاية ونظم الإرسال التليفزيونى البث الإذاعى إلى آخره (لمزيد من التفاصيل انظر المراجع ١٢٨ أ) ، وهذا أمر يشبه فى كثير من جوانبه السياسة الاجتماعية السابقة لأرامكو . كما يوطد نشاط الغرب فى مخططه بعيد المدى فى مجال العلوم الإنسانية فى دعم وجوده بالمملكة ولا يجب أن نغفل مغزى المؤثرات الثقافية والاجتماعية الغربية بصورة أساسية فى المدن .

العربية السعودية كدولة " شبه امبريالية "

فى السبعينات أصبحت المملكة حليفا للإمبريالية فى الشرق الأوسط ، والأمر ، الذى لا يقل أهمية عن ذلك ، أنها أخذت على عاتقها أن تقوم بموافقة رأسمالية الدولة الاحتكارية ، فى تأدية جزء من وظائفها (وظائف رأسمالية الدولة الاحتكارية) فى الدول النامية ، تلك الوظائف التى كانت رأسمالية الدولة الاحتكارية يقوم بتأديتها محدثة تأثيرها بشكل موجه على بعض الدول النامية لدفعها للتنمية بالطريقة الرأسمالية . كتب ك . بروتينيتس محللاً التكتيك الجديد للإمبريالية فى الدول النامية فى نهاية السبعينات قائلاً : " أصبح من الواضح رصد أن خط الاستعمار الجديد كامن فى إقامته لروافع " شبه امبريالية " فهى بمثابة نقاط ارتكازه فى مختلف مناطق " العالم الثالث" والحديث يدور هنا عن تلك البلاد التى يتفق منهجها والسير فى ركاب السياسة الامبرايالية ، والتى لها أطماع فى تحقيق السيطرة على تلك المناطق (العالم الثالث) حيث تبدى هذه السياسة استعدادها لدعمها فى تلك الظروف (٢٥٩ : ١٠ / ٢ / ١٩٧٨) .

ولا ريب أن العربية السعودية أصبحت تلك الدولة "شبه الاستعمارية" فى الشرق الأوسط وهذا بالضبط هو ما يحدد جوهر علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من بعض الصعوبات التى ظهرت فى بداية عام ١٩٧٩ بسبب توقيع معاهدة " السلام " المصرية الإسرائيلية .

كان الجانب الأمريكى يرى ، وله مبرراته فى ذلك ، أن أساس التحالف طويل الأمد بين العربية السعودية والولايات المتحدة لا يتمثل فى مجرد المساعدة الأمريكية لتطوير الاقتصاد والقوات المسلحة السعودية وإنما فى أمل النظام الملكى السعودى فى التغطية الإستراتيجية الأمريكية للإقليم الشرق من المنطقة البترولية قبل كل شئ وكذلك فى تقديم العون إن " تطورت الأحداث بشكل سئ " فى البلاد وأبرز الدبلوماس الأمريكى ش . يوست ، فى معرض تحليله للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، أربعة عناصر رئيسية " ساعدت على عدم استقرار المنطقة " وهى : " القومية " ، " التحديث " ، " الاشتراكية الثورية "، ثم " الصحوة الدينية " . وينصح يوست بعدم دعم الأنظمة التى لا تلقى شعبية ، وبعدم تسريع إيقاع عملية التحديث بأكثر مما تستطيع الثقافة القومية إستعابه ، ثم بعد إستعراض الوجود الأمريكى بشكل مبالغ فيه ولافت للنظر ، وذلك حتى يتسنى تحقيق أهداف السياسة الأمريكية على أفضل (٢٦٣ ب : ١٧ / ٣ / ١٩٧٩) . لكن أحدث الشرق الأوسط فى عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ كشفت أن السياسة الأمريكية لم يحسنوا تقدير قوة القيم القومية والدينية بالنسبة للحكام السعوديين ، فى الوقت الذى أدت فيه هذه الأحداث إلى تحولات محددة فى السياسة السعودية . فأولاً : أدت السياسة الاستسلامية لأنور السادات إلى تماسك البلاد العربية بما فيها العربية السعودية على أساس جديد أكثر قومية ، وثانيا : كشف انهيار نظام الشاه لحكام المملكة أن أحدث الأسلحة الأمريكية وآلاف المستشارين العسكريين الأمريكيين لا يستطعون دعم نظام تقف ضده جماهير شعبية عريضة . وبالإضافة إلى ذلك تراجع إيمان السعوديين فى كون الولايات المتحدة سوف . تمنع إسرائيل من توجيه ضربة لمناطق البترول فى حالة نشوب الحرب كما ظهرات لديهم المخاوف بشأن عزم الإدارة المريكية التدخل فى الإقليم الشرقى بهدف الاستيلاء على آبار البترول السعودية . وأدرك كثير من السعوديين أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر لبلادهم باعتبارها بئر بترولهم وأنها على استعداد للدفاع عن مصالح احتكاراتها بأية وسيلة . عمل كل هذا على التوجه الكبير للعربية السعودية نحو إقامة تحالفات إقليمية لا تدخل الدول الغربية طرفاً فيها .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية عبرت دوائر كثيرة عن سخطها من هذه " الخيانة " من جانب النظام الملكى السعودى . فقد دعا السناتور ف . تشرش الحكومة ، فى فبراير عام ١٩٧٩ ، إعادة النظر فى علاقاتها مع العربية السعودية متهما إياها بأنها لم تؤيد مبادرة كامب ديفيد التى اتخذها الرئيس جيمى كارتر . وقال السناتور : " أخشى ألا نكون قد وضعنا فى اعتبارنا حقائق الوضع الفعلى فى العربية السعودية وأخشى أن نبنى سياستنا على فروض خاطئة " (٢٧٤ : ٢ / ٢ / ١٩٧٩) . ومما أثار غضب الولايات المتحدة أيضاً رفض السعوديين زيادة إنتاج البترول .

كان رد السعوديين قاطعا . ففى حديث أجراه مراسل صحيفة " وول ستريت جورنال " قال محمد على ابا الخيل وزير المالية السعودي "إنكم تطلبون الكثير . أنتم تطلبون منا زيادة إنتاج البترول ، والحفاظ على أسعاره منخفضة وأن نتصالح مع تضخمكم . ولكنكم لا تساعدوننا بشئ فى حل المشاكل السياسية فى إقليمنا . إنها علاقة غير متوازنة " (الاقتباس من المرجع ٢٦٩ : ١٥ / ٤ / ١٩٧٩ ، ص ٤٠) .

فى فبراير عام ١٩٧٩ أعلن الحكام السعوديون رفضهم للاقتراح الذى تقدم به ج . براون وزير الدفاع الأمريكى بشأن خطة إقامة حلف عسكرى مشترك ، كما رفضوا فيما بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية فى البلاد . وفى الاجتماع الذى تم فى الطائف فى أكتوبر ١٩٧٩ وحضره ستة من وزراء خارجية دول عربية تم رفض خطة عمان التى تبنت الاشتراك العسكرى للولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا الاتحادية فى توفير الأمن لمنطقة الخليج العربى . وأكد المشتركون فى هذا الاجتماع " أن دول الخليج وحدها هى المسؤلة عن أمنه" . ونفس الشئ تم إبلاغه فى الرياض إلى ز . بجينسكى مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى وذلك فى فبراير عام ١٩٨٠ .

يعتبر الحديث الصحفى الذى أدلى به الأمير سعود بن فيصل وزير خارجية العربية السعودية واحدا من الشواهد على التحفظ السعودى تجاه التحالف

العسكرى المباشر مع الولايات المتحدة ، وقد أعلن الوزير بصفة خاصة " أن الأمريكيين يعتقدون أن الاتحاد السوفييتى يحاول إستغلال الوضع المتغير فى المنطقة لصالحه . كما أنهم يعتقدون أن السوفيت يحاولون تعميق الخلاف القائم وتشجيع العنف .. وقد شرحنا لوزير الدفاع (ج . براون) أننا لا نتدخل فى الصرعات الدولية وأن مجال نشاطنا هو الدفاع عن العالم العربى والاسلامى. وقلنا له إن الخطر الحقيقى على المنطقة يتمثل ، فى رأينا ، فى التهديد الصهيونى .. أما أمن وإستقرار المملكة ففى يد شعبها " (٢٦٥ : ٩ / ٣ / ١٩٧٩، ص ١٨) . وقد عبرت الحكومة السعودية عن موقفها فى التصريح الرسمى الذى أذيع فى الرابع عشر من يناير ١٩٨٠ والذى أكدت فيه، أن الحكومة لا ترغب فى إقامة قواعد عسكرية أمريكية فوق الأراضى السعودية ولكنها ترحب بالمساعدة العسكرية الأمريكية فى مجال إعداد الكوادر وتصدير المعدات العسكرية (٢٧٧ : ١٨ / ١ / ١٩٨٠ ، ص ١٠) إن للعربية السعودية ، كما كان فى الماضى ، بعض الأهداف التى تصر عليها فى الشرق الوسط ، وهى تختلف عن أهداف الغرب فى المنطقة نفسها ، لكن سياستها الخارجية ، ككل ، تسير فى الخط نفسه الذى تنتهجه السياسة الامبريالية .

على أن " أمن العربية السعودية " – كما كتبت صحيفة " انترناشيونال هيرالدتريبيون " – " أمر بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة ، بحيث لا يمكن الاعتماد فى هذا على السعوديين أنفسهم" (٢٦٨ : ١٩٨٠ ، فبراير ، الملحق) .

ومن الجدير بالاهتمام فى هذا الشأن وجهة النظر التى طرحها الخبراء العسكريون الأمريكيون الذين رأوا " أن بيع الأسلحة للعربية السعودية قد جعل المملكة مرتبطة إلى حد كبير ببرامج الدعم والتدريب الأمريكية بحيث أصبحت هذه البرامج العسكرية (وكذلك الاتفاقيات الثنائية المعقودة بشأن المساعدة العسكرية – أ . ياكوفليف) لا تختلف كثيرا عن المعاهدات" (٢٦٨ : ١٩٨٠ ، فبراير ، الملحق) . وفى الدراسة التى أجراها العالم الأمريكى أ . ناكلى حول العلاقات السعودية إشارة إلى أن "العربية السعودية الأمريكية فى السبعينات تشغل مكانة فريدة فى السياسة الخارجية الأمريكية من

الناحية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية" . وفى الوقت نفسه الذى تدعم فيه العربية السعودية علاقاتها بالغرب ، تلعب "العلاقات الخاصة" مع الولايات المتحدة الدور الأول (٢١٩ : ص ١ ، ٢١) . ويوصى المؤلف السادة الأمريكيين بأن يقوموا بتطوير علاقاتهم بالسعودية بكل الطرق باعتبارها "نقطة" الارتكاز الأساسية فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ويشير إلى أن التغيرات فى العلاقات السعودية الأمريكية أمر ممكن فقط إذا ما تغير النظام السياسى فى السعودية .

لقد أثبتت أحدث ١٩٧٩ – ١٩٨٠غياب تلك التبعية الصارمة . ولكن مهما كان من أمر التغير الطارئ على العلاقات بين العربية السعودية والولايات المتحدة فإن "العلاقات الخاصة" ظلت كما هى .

وهناك حقيقة تشهد على تغير موقف الحكومة السعودية . فقد بعث فيصل الخجيلان سفير العربية السعودية لدى الولايات الولايات المتحدة برسائل إلى ٦٨ سناتوراً كانوا قد طالبوا الرئيس كارتر بالتوقف عن إرسال الأسلحة التكميلية الخاصة بالطائرة ف – ١٥ إلى السعودية ، وأدان السفير فى رسائله التأثير الإسرائيل على السياسة الخارجية للولايات المتحدة (٢٦٩ : ١٨ / ٧ / ١٩٧٠ ، ص ٤٠) . و مثل هذا الموقف كان أمراً لا يمكن تصوره منذ عشر سنوات خلت . بل إن زكى اليمانى أعلن فى حديث أدلى به لمجلة "نيوزويك" أن "من المستحيل الاعتماد على تعاون العرب مادام أنه لا توجد هناك مبادرة إيجابية" من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط (٢٧٣ : ٩ / ٧ / ١٩٧٩) . ومن الأمور التى تحمل دلالة كبرى أن التغير الذى طرأ على السياسة الخارجية السعودية قد حدث دون أن تطرأ على النظام القائم أية تغيرات . وجدير بالذكر أن الملك فيصل قد وضع فى سبتمر عام ١٩٧٤ حدوداً "للعلاقات الخاصة" عندما صرح قائلاً : "إننا لانريد أن نقوم بأى عمل من شأنه أن ينال من أمريكا ، ولكنكم إذا أردتم أن تظل علاقاتنا الخاصة حيوية ، فإن على الولايات المتحدة ألا تقوم بأى عمل من شأنه أن ينال منا أو من العالم العربى" (١١٧ : ص ٨٤) .

لقد أكد حكام السعودية مراراً أن نضال العربية السعودية داخل الأوبك من أجل منع إزدياد أسعار البترول يعود إلى قلقهم على الوضع الاقتصادى المتردى لدول الغرب والذى يمكن أن يؤدى إلى تحولات سياسية لا ترضاها العربية السعودية مثل وصل الشيوعيين إلى السلطة فى فرنسا وإيطاليا. ولهذا السبب فقد عرضت العربية السعودية على حكومات هذه البلاد قروضاً لشراء البترول (٢٧٣ : ٦ / ٣ / ١٩٧٨ ، ص ١٦) . وفى نوفمبر عام ١٩٧٧ وافق النظام الملكى السعودى على تقديم المساعدة للبرتغال إذ أن حكومة ماريو سواريز "كانت مؤهلة لعرقلة جهود الشيوعية" ، وفى عام ١٩٧٨ التزمت السعودية بدفع ربع نفقات تنظيم مؤتمر الرابطة الدولية لمكافحة الشيوعية، وفى يناير ١٩٨٠ قدمت السعودية مساعدات قيمتها أربعة ملايين دولار للمتمردين الذين يقفون ضد النظام القائم فى أفغانستان (٢٦٩ : ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٩ ، ص ٥٠ ؛ ٨ / ٢ / ١٩٨٠ ، ص ٣٩) .

أما سياسة العربية السعودية فى الشرق الوسط والخليج العربى فهى قضية قائمة بذلتها . ويكفى هنا أن نشير إلى أنها ضالعة فى التعاون مع الأنظمة الملكية الأخرى بشأن قمع الحركات القومية الديموقراطية . لكن هذه السياسة قدمت الدعم ، المادى بالدرجة الأولى ، إلى مناطق أخرى أيضاً : فقد ساعدت الصومال فى نزاعها ضد إثيوبيا كما ساعدت فيتنام الجنوبية حتى انهيارها ... إلى آخره .

كان إدراك النظام الملكى لدوره السياسى داخل وحدة النظام الرأسمالى، فضلا عن دوره الاقتصادى ، وسيعه بكل الطرق إلى المساهمة فى الدفاع عن ذلك النظام الرأسمالى ودعم نشاطه الفعال يؤلف بين الغرب والدور الاستثنائى لرأس المال السعودى البترولى فى النظام الرأسمالى العالمى .

وهكذا نجد أن النصف الثانى من السبعينات يعد بداية جديدة فى علاقات العربية السعودية ورأسمالية الدول الاحتكارية ؛ الانتقال إلى التعاون المشترك وإن لم يكن تعاونا متكافئاً فى كل المجالات . وكانت العناصر الرئيسية فى هذا التعاون بعد ١٩٧٣ على النحو التالى :

١) تعاظم دور الحكومة السعودية فى تحديد اتجاه التطور الاقتصادى للبلاد وفى تحديد شروط نشاط رأس المال الغربى فى البلاد

٢) إنتقال صناعة البترول لتؤول إلى رقابة الحكومة وتحويل الشركات المساهمة فى أرامكو إلى مقاولين .

٣) توسيع دائرة الشركاء ومجالات نشاط رأس المال السعودى فى التعاون الاقتصادى سواء داخل البلاد أو خارجها .

٤) إدخال رأس المال الغربى فى كل مجالات الإقتصاد السعودى بصورة أكبر من ذى قبل بحيث يعمل على تنمية البلاد ويدعم فى الوقت نفسه ارتباط الإقتصاد السعودى باقتصاد الغرب وزيادة التأثير الغربى ،

٥) زيادة أهمية العربية السعودية داخل منظومة العلاقات الدولية وكذلك فعالية واستقلال سياستها الخارجية .

التغيرات فى نظام " المُستَعمِر - المُستَعمَرَة "

حدثت فى السبعينات تغيرات بارزة فى نظام " المُستَعمر - المُستَعمرة " وتم ذلك من الناحية الأساسية ، على حساب التوسع فى تطوير الاقتصاد القومى لـ " المستعمرة " بصورة مستقلة . وكذلك على حساب توسيع دائرة شركاتها وحجم صفقاتها التجارية الخارجية . لكن " المستعمرة " استطاعت فى النهاية أن تفرض رقابة صارمة على نشاط رأس المال الغربى فى البلاد ، ويفضل الاستخدام المستقل للاحتياطيات الضخمة للخامات النادرة تحولت إلى شريك مهم فى التعاون الاقتصادى مع " المستعمرة " . ففى إبريال من عام ١٩٧٧ أعلن إدوارد هيث ، وزير خارجية بريطانيا آنذاك : أن العربية السعودية مهمة إلى حد أن أى حادث يقع فيها يكون له صدى فى جميع أنحاء العالم ، إذ أن البترول السعودى يعنى أمن الطاقة وحياة الدول الغربية (٢٦٥ : ٢٢ / ٤ / ١٩٧٧ ، ص ٢٨) .

وتسمح لنا أحداث السنوات الأخيرة أن نتحدث ، من وجهة نظرنا ، عن دعم اتجاه تطور العربية السعودية فى إطار نظام " المُستَعمر - المُستَعمرة

كتعاون متكافئ" على أن رأسمالية الدولة الاحتكارية، فى هذه الظروف المتغيرة، إنتقلت من الشكل الواسع للاستغلال إلى الشكل المكثف مستخدمة العملية الموضوعية السعودية وتكاملها باعتبارها جزءا من الاقتصاد الرأسمالى العالمى وذلك للأغراض التالية :

١) نقل إنتاج الصناعات الصغيرة وكذلك بعض أفرع الصناعات التحويلية. فبحلول السبعينات إفتقدت الصناعات التحويلية دور أساس التقدم العلمى والتكنولوجى، إنتقل هذا الدور إلى أشكال الإنتاج المعاصرة كالآلات الحاسبة وصناعة الماكينات الدقيقة إلى آخره، وجميعها صناعات تحكم دول الغرب المتطورة قبضتها عليها بالكامل. أما العربية السعودية فهى لا تملك، وسوف تبقى زمنا طويلاً لا تملك، إمكانيات تطوير العلوم الحديثة.

٢) إستخدام قوة عاملة أرخص وظروف عمل مربحة.

٣) إستخدم الاقتصاد السعودى باعتباره حلقة وصل للإنتاج الاقتصادى العالمى (إنتاج البتروكيماويات).

٤) تنمية السوق السعودية لاستيعاب البضائع الحديثة وتقوية أوضاع المجموعات المنفردة لرأسمالية الدولة الاحتكارية .

٥) إقامة المشروعات غير المربحة فى الغرب مثل بعض محطات الطاقة الضخمة وكذلك المشروعات ذات التأثير السئ على البيئة الطبيعية.

يعمل هذا الوضع، من الناحية الموضوعية، على تنمية العربية السعودية. وفى الوقت نفسه تنطبق عليها مقولة ماركس : "إن الدولة الأكثر ثراء تستغل الدولة الأكثر فقراً حتى ولو عادت على الأخيرة بعض الفائدة من التبادل" (٤ : ص ١٠٥). وفى السبعينات من القرن العشرين ظلت آلية الإستغلال التى وصفها كارل ماركس كما هى وإن نشاط هذا الإستغلال قد تعددت صوره بشكل أكثر تعقيداً.

فمراكز الإنتاج "الطرفية" التى أقامها "المستعمر" فى "المستعمرة" تعتبر، من جانب، همزة وصل للإنتاج الصناعى العالمى وهى موجهة بشكل واضح ناحية السوق الخارجى، الأمر الذى يخلق مشكلة ترويج الإنتاج وهى مشكلة يمكن أن تصبح رافعة مهمة للضغط على "المستعمر". لكن المؤسسات الصناعية فى المستعمرة تعتبر دليلاً، من جانب آخر، على المستوى النوعى الجديد لقواها الإنتاجية وكذلك للضعف النسبى لموقف الغرب فيها.

إن الإمبريالية تتراجع تدريجيا وتلجأ إلى تكتيك أكثر مرونة بقدر إتساع نضال الدول النامية من أجل الإستقلال الإقتصادى العالمى، هذا النضال الذى تؤيده بحزم الدول الاشتراكية. وبالإضافة إلى هذا فقد أصبح السبب الإقتصادى الرئيس "لسعى الغرب فى الوقت الحالى وراء الإستثمارت فى الخارج هو عالمية الإنتاج. ففى ظروف الثورة العلمية الصناعية أصبح تقسيم العمل داخل المؤسسة العاملة فى إطار مراكز عابرة القومية، أو متعددة القوميات، يتضافر مع التقسيم الدولى العام للعمل، مقوياً من التبعية المتبادلة للاقتصاد القومى التى نشأت لا عن طريق الروابط التجارية فحسب، وإنما أيضاً بفضل الروابط التكنولوجية والإنتاجية الأكثر رسوخا، ثم يفضل تطور عمليات التخصص والتعاون" (٧١ : ٥٩). وستظل الروابط الإنتاجية للعربية السعودية مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى قوية مادام البترول خاما كيميائيا ومنتجاً مهما للطاقة. وبفضل التعجيل فى إقامة روابط جديدة مع الإنتاج الصناعى العالمى سوف تدخل العربية السعودية أكثر فأكثر تحت نظام تقسيم العمل الدولى وبمستوى جديد.

إن التحولات التى حدثت فى السبعينات فى علاقات العربية السعودية ورأسمالية الدولة الاحتكارية يمكن أن تطرح سؤالاً حول شرعية إستخدام مفهوم "المُستَعمر – المُستَعمرة" لتوصيف علاقاتهما فى تلك الفترة. وفى واقع الأمر، لم تعد هناك مؤسسات ضخمة، وانتهى زمن الديكتاتورية السياسية، وتم الحصول على الإستقلال المادى وعلى إستقلال إقتصادى محدد .. إلى آخره. وفى الوقت نفسه فإن نظام "المُستَعمر – المُستَعمرة" غير المتكافئ اقتصادياً

لا يـزال موجـوداً ولا تـزال العربية السـعودية تنمو فـى إطاره (الذى اتسـع فى الحقيقـة بشـكل جوهرى) مثلها فى ذلـك مثل دول أخرى فى آسـيا وأفريقيا إتخذت الرأسمالية طريقا لها .

الشـئ الوحيـد الـذى لم يسـتطع أن يكون وسـيلة لتجـاوز الفجوة بين "المُستَعمر" و "المُستَعمرة" هو النمو الكمى للدخل القومى . ومن هنا فإننا نجد أن شعار "إعلان إقامة نظام اقتصادى جديد" الذى رفعته الدورة الرابعة الخاصة للجمعيـة العامة للأمـم المتحدة التى عقدت فى مايـو ١٩٧٤ ينطبق بقدر محدد علـى مملكة البـترول . فقد أكد هذا الإعلان على أن " بقاء تأثير السـيطرة الأجنبية .. والإسـتعمار الجديد بكل أشكاله لا يزال يمثل العقبة الكبرى أمـام التحرر الكامـل وتقدم الدول الناميـة . ذلك أن أعضـاء المجتمع الدولى لا يتمتعمـون جميعـا بدرجة متسـاوية مـن الإنتفـاع بمزايا التقـدم الصناعى" الاقتباس من (١٢٦ أ : ص ١٨٥) .

إتجه الهيـكل الإنتاجـى الإجتماعى السـعودى منذ النصـف الثانى من السـبعينات إلى النمو فى ظروف التبعية الصناعيـة الجديدة وذلك داخل إطار نظـام " المُسـتَعمر – المُسـتَعمرة " . وقـد ظهرت هـذه التبعة إلى الوجـود ، أولا : كنتيجة طبيعية للفجوة الهائلة فى مسـتويات التطور العلمى الصناعى بين العربية السـعودية والغرب ، ثانياً : باعتبارها سياسـة جديدة للأمبريالية التى أدركت إستحالة عودة تناسب القوى ، فى العالم إلى ماكانت عليه إلى جانب الحاجـات الجديدة لرأسمالية الدولـة الاحتكارية فى المراحلـة الراهنة ، ثالثا : باعتبارها أقوى وسيلة لا حتفاظ الغرب بهيمنته الاقتصادية .

كان حـكام السـعودية يدركـون أن مشـكلة إيقاعـات النمـو والفعاليـة الاقتصاديـة فى الوقت الحالى يتـم حلها فى المجـالات المرتبطة بنمو المؤسسـة العلمية الصناعيـة وإدارة الإنتاج . و أنه مـن الممكن إقامة الصناعة على أسـاس أحدث مسـتويات التكنولوجيا ، وكذلك أحدث فروع التصنيع ، (التى تتوافر لها جميع الظروف المناسـبة فى البـلاد) ، وكذلك يمكن تطوير

البحوث العلمية إستناداً إلى وجودها ، كل ذلك بفضل ما تملكه البلاد من الثروات الضخمة . على أن هذه الإمكانات نفسها تمثل مصداً جديداً لتبعيتها للغرب .

وقد أكد المؤتمر الذى عقد فى بيروت فى أكتوبر عام ١٩٧٧ لدراسة مشكلات تبعية الدول العربية فى مجال التكنولوجيا ، بصفة خاصة ، على التأثير الواضح لفروع الشركات عابرة القومية على العوامل الاقتصادية الأساسية للإنتاج القومى ، موجهة النمو الاقتصادى للدول العربية ناحية " الارتباط الدائم بالأهداف العالمية الخاصة للنظم متعددة القومية " (٢٤٩ : ص ١١٧) . الأمر الذى يعود أساساً إلى الإستيعاب السلبى لمنجزات الغرب الصناعية. أو على حد قول أحد العلماء العرب : " لقد أخذنا زخارف العلم لا روحه ، فلدينا السيارات وليست لدينا التكنولوجيا (٢٤٩ : ص ١٨٧) .

وذكر أ . هيريراً فى كلمته التى ألقاها فى هذا المؤتمر أن نظام " البحث والتنمية " فى الدول النامية يكرر التجربة الغربية بالكامل ويستخدم تكنولوجيا ووسائل الغرب ، مع أن هذا النظام يبدو غير مؤهل لإقامة أى شكل حقيقى للصناعة المحلية على أساسه وقد أشار إلى أن الدول النامية لم تستطيع حتى فى مجالات التعديل سوى إدخال الحد الأدنى من التعديلات لتحسين المنتج النهائى أو تعديل العملية التكنولوجيا لتلائم الظروف المحلية (٢٤٩ : ص ١٢٨) . وفى الوقت الحالى لا يمكن أن نتحدث عن أى إضافة حقيقية على وجة العموم قامت بها العربية السعودية شديدة التخلف من أجل حل تلك المشكلات .

ويدرك حكام النظام الملكى أهمية البحوث العلمية التكنولوجية القومية ، كما يفهمون الآن أهميتها بالنسبة لإيقاع التنمية الاقتصادية والفعالية الاقتصادية للإنتاج والإنشاء والادارة . وقد قام النظام الملكى بإنشاء صناعة قومية على أحدث مستوى تكنولوجى مستخدما العوائد البترولية من أجل تجاوز المراحل الفاصلة .

كانت الموارد المالية للسعودية تكفى لإقامة قاعدة علمية تكنولوجية قومية ؛ ففى عام ١٩٧٤ أقيم المركز القومى للبحوث ويضم أقساماً للهندسة وتكنولوجيا الحساب الآلى والاقتصاد والتوثيق وذلك بمساعدة الجمعية العلمية الملكية الأردنية . كما قامت الولايات المتحدة بمقتضى إتفاقية عام ١٩٧٦ بتقديم المساعدة فى إعادة تنظيم هذا المركز ليصبح مركزا قوميا للعلوم والتكنولوجيا بهدف توجية وإدارة البحوث العلمية كافة فى البلاد (٢٤٩ : ص ٦٧) .

تعد آفاق نشاط هذا المركز وكذلك ضمان توظيف كل إنتاج البلاد بمساعدة الكوادر القومية أمراً إشكاليا . فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة فى عدد الأخصائيين الحاصليين على تعليم عال ، فإن عدد المهندسين فى البلاد غير كاف . فقد بلغ عدد العلماء والمهندسين فى نهاية السبعينات فى العربية السعودية ٣٣٣٧٦ شخصاً (فى مصر ٦٠٠ ألف ، فى العراق ٤٤ ألفا) ، وتشير الإحصائية التى أجراها الباحث الأمريكي ج . زيلوفيتش إلى هذا العدد فقط من السعوديين (٢٦٧ أ : ص ٣٦٣) . بالإضافة إلى أن أغلبيتهم من المتخصصين فى العلوم الإنسانية . ذلك أن تعداد أخصائيى العلوم الإنسانية فى الفروع المختلفة من خريجى المعاهد العليا يمثل النسب التالية على التوالى ٧١ ، ٧٣ ٪ عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٣ (فى مصر ٥٢ ٪ و ٦٠ ٪ ، فى العراق ٥٤ و ٥٩ ٪) (٢٤٩ : ص ١٩١) . وفى عام ١٩٧٥ بلغ عدد السعوديين الدراسين فى المعاهد العليا الأجنبية الذين اختاروا دراسة الهندسة ٤١٥ من بين ٢١٢٢ طالبا ، ٦٥ إختاروا دراسة العلوم الطبيعية و ٦ : الزراعة وأختار أربعة أخماس الدراسين العلوم الإنسانية (٥٥ : ص ١١١) . وفى عام ١٩٧٩ كان عدد الحاصلين على الشهادات من الجامعات السعودية ٣٧٧٩ خريجا ، ٥٠٢ مهندس ، ٥٠٩ فى العلوم التجارية ، ٧٩٠ من كليات الفنون ، ٧٦١ من الكليات الدينية ، ٨٠٣ حصلوا على دبلومات فى التدريس (٢٦١ : ٩ / ١١ / ١٩٨١ ، ص ١٤) .

لا يحظى العلم بمكانة كبيرة فى المجتمع السعودى . ناهيك عن أن هناك حذراً تقليديا تجاهه . ويشير ج . زيلوفيتش فى هذا الصدد إلى أن التأكيد على أن الإسلام معاد للعلم الحديث والنشاط العلمى أمر لا مفر منه ، ذلك أن " تصنيع العلم" يعنى إستحسان المفاهيم والقيم المتناقضة مع القيم المحافظة للإسلام ، على سبيل المثال : التفكير التحليلى ، العقلانية، الرغبة فى ضرورة نشر وإتقان الفكر العقلانى القائم فى المجالات الأخرى غير العلمية (٢٦٧ أ : ص ٣٦٠) . وهناك بالإضافة إلى هذا جزء كبير من المجتمع السعودى مرتبط بالأنماط التقليدية اقتصاديا أو أيديولوجيا ، ولذلك فإنه لا يدرك ضرورة تطور العلم والتكنولوجيا .

وعلاوة على ذلك إنتشر فى العربية السعودية رأى مفاده " أن النقود تكفى لتحقيق أى شئ ، ويمكن عن طريقها شراء كل شئ " من الصاروخ إلى الأعشاب المجففة ، الأمر الذى دفع بالكثير من المهندسين حديثى التخرج إلى أن يفضلوا العمل فى الأنشطة الإدارية والإستثمارية أو فى مجال المقاولات. وكان من نتيجة هذا أن ارتفع عدد الأخصائيين الأجانب فى البلاد .

كانت محصلة التعاون مع الغرب فى مجال نقل التكنولوجيا أمراً إيجابياً لا شك فيه . فقد حصلت العربية السعودية على أحدث نماذجها فى صورتها النهائية . على أن العلماء السوفييت كانوا على صواب عندما أشاروا إلى أن تصدير المواد الخام والمنتجات الصناعية إلى السوق الرأسمالية العالمية و كذلك استيراد الدول النامية للتكنولوجيا الحديثة وأدوات المعامل وبراءات الاختراع وتصاريح إنتاج بعض السلع واستخدام الخبرة الإنشائية والإدارية إلى جانب أشكال التعاون الاقتصادى والعلمى والصناعى الأخرى من الدول الرأسمالية المتقدمة يدخل فى جوهره فى نطاق علاقات إستغلال الإستعمار الجديد ، فمهما تكن الفوائد التى عادت بها هذه العلاقات على الدول النامية فإنها لا تقاس بتلك المكاسب الهائلة التى عادت على الدول الرأسمالية الصناعية" (١٢٦ أ : ص ١٦٨) .

وإجمالاً فإن التبعية التكنولوجية قد ساعدت على الإستغلال الإقتصادى للدول النامية ، فضلاً عن الارتباط الشديد لها بقوة الغرب العلمية الصناعية . وفى الوقت الحاضر أصبحت هذه التبعية أمراً لا مفر منه من الناحية الموضوعية ، إذا ماوضعنا فى اعتبارنا التخلف العام للعربية السعودية .